وزارة التـعليم العالي و البـحث العلمي

جامعة: د. مولاي الطاهر*سعيدة *

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : بنوك ، مالية وتسيير المخاطر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

بعنوان :

تحليل خطر القروض البنكية بواسطة القرض التنقيطي Scoring

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسعيدة

من إعداد الطالبين :

- بن خالد يونس .
- بوعزة محمد .

تحت إشراف الدكتور:

* بن حاسين بن اعمر .

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ: جلولي محمد رئيسا

الأستاذ: بن حاسين بن اعمر مشرفا

الأستاذ: لحول عبد القادر ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحیم

التشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل -19-

بفضل الله وعونه وبعد جهود ومثابرة، تم إنجاز هذا العمل المتواضع والذي نتوجه من خلاله بالشكر الأول والآخر لله جل ثناءه وتقدست أسمائه أن حبب إلينا العلم، ويسر لنا سبله ورزقنا تلقيه على أيدي أهله الطيبين والمخلصين.

ومن تمام شكره تعالى، أن نشكر أهل الفضل فضلهم وجهودهم، وأن نعترف لهم بحقهم، وعلى رأسهم الأستاذ المشرف "بن حاسين بن اعمر" تواضعه أولاً وعطائه والتوجيهات القيمة والتي أمدتنا العون ومنحنا الثقة والتي كانت السبب المباشر والحافز لإتمام هذا العمل المتواضع. كما نشكر كل من: الأستاذ جبوري محمد، و الأستاذ صوار يوسف، الأستاذ: جلولي محمد، الأستاذة: ماحي كلثومة.

وكل من ساعد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

وإلى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة رفعت من معنوياتنا.

إهداء

الحمد لله الذي هدانا إلى نعمة الإسلام

إلى أبي و أمي الأحباء إلى إخوتي الأعزاء إلى كل أحبابي و أهلي

و أسرتي إلى أصدقائي و زملائي في الدراسة، إلى أختي العزيزة **حسيبة دراقي**

إلى كل من علمني حرف إلى كل من ساهم في إرشادي إلى طريق الصواب إلى كل

من له فضل علي إلى كل من دعا لي في ظهر الغيب أن يوفقني الله إلى كل من تسعهم

ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

يونس

إهداء

الحمد لله الذي هدانا إلى نعمة الإسلام.

إلى أبي و أمي الأحباء إلى إخوتي الأعزاء إلى كل أحبابي و أهلي

و أسرتي إلى أصدقائي و زملائي في الدراسة إلى كل من علمني حرف إلى كل من

ساهم في إرشادي إلى طريق الصواب إلى كل من له فضل علي إلى كل من دعا لي

في ظهر الغيب أن يوفقني الله إلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

محمد

1- توطئة :

تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، فالقروض البنكية تعتبر بمثابة محور إنعاش وعجلة دفع لتنمية الاقتصاد الوطني، بفضل تمويلها لمختلف النشاطات الاقتصادية من خلال تجميع ودائع الزبائن و تقديمها على شكل قروض لأصحاب المشاريع الذين هم ملزمون بتسديد مستحقاتهم بعد فترة متفق عليها في العقد.

لكن عملية منح القروض تكون دائما محفوفة بالمخاطر، فلا توجد عملية ائتمان دون خطر إلا أنها تتفاوت في طبيعتها و درجتها، لذا يقوم البنك باتخاذ الإحتياطات اللازمة من أجل الحد أو التقليل من حدة المخاطر و كذا القيام بعملية التغطية في حالة تحققها.

و يمثل خطر القرض ظاهرة خطيرة تواجه البنوك أثناء أداء نشاطها، حيث تؤدي إلي تجميد جزء هام من أموالها نتيجة عدم قدرة المقترضين الحاصلين عليها على سداد أقساطها و فوائدها، وتعرض البنك المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسائر حقيقية مادية تتمثل في هلاك القرض وفوائده ، خاصة و أن الاعتماد على الضمانات المادية و/أو الشخصية باعتبارها مصدر لاسترجاع القرض، يعتبر غير كافي نظرا لأن الضمانات في حد ذاتها قد تتعرض للخطر، فضلا عما يسببه عدم سداد القرض من تقليل معدل دوران الأموال لدى البنك، ومن ثمة تخفيض القدرة التشغيلية لموارده ، مما يؤدي إلى إنقاص أرباح البنك و زيادة خسائره.

كما أن عملية منح القروض تقوم بعد تحليل طلبات القروض و ذلك بتشخيص الوضعية العامة للمؤسسة من خلال الدراسة المالية لها معتمدًا في ذلك على النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية وهي الطريقة المعتمدة عموما من طرف الجهاز البنكي الجزائري، ولكون هذه الطريقة تعاني من عدة نقائص من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة.

حيث تشخيص حالة المؤسسة في المصارف الجزائرية التي تعتمد على الطرق التقليدية تعاني من عدة نقائص شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صائبة، وبهدف عرض طرق أخرى أكثر دقة و فعالية تنتهجها معظم البنوك الأجنبية التي تعتمد على التحليل الإحصائي والعلمي الدقيق في تصنيفها للمؤسسات والتنبؤ بخطر العجز، لاتخاذ قرارات أكثر صواب، من بين هذه الأدوات نجد طريقة القرض التنقيطي التي ظهرت في السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا كطريقة إحصائية أكثر كفاءة أدت إلى تحسين و ترشيد اتخاذ قرار منح القروض.

و بشكل عام يعتبر القرض التنقيطي الذي يعتمد على أسلوب تحليل التمايز المتعدد MDA : Multiple Analyse Discriminants من الطرق الإحصائية الشائعة في التنبؤ بدرجة الاعتمادية للعميل المصرفي و تستخدم بشكل بارز من قبل المؤسسات المالية.

2- إشكالية الدراسة:

يتناول موضوع بحثنا، معرفة المستويات المستقبلية لظاهرة خطر القرض في ظل عدم التأكد وهذا من أجل اتخاذ القرار في الحاضر، وتلعب طرق التوقع دورا فعالا في هذا المجال ، وهو أسلوب من الأساليب العلمية والأساسية التي يجب على المحلل أن يؤديها من أجل عملية اتخاذ القرار ؛ وفي هذا الصدد تنحصر مهمة القرض التنقيطي كطريقة توقع في الكشف عن خطر القرض، من خلال بناء نموذج يسمح بتحديد وضعية المقترض السليم القادر على التسديد والمقترض العاجز غير القادر على التسديد، و بحثنا هذا هو محاولة لتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة خطر القرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسعيدة، حيث يمكن حصر إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة نموذج القرض التنقيطي في التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة الطالبة للقرض؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الإجراءات التي يتخذها البنك من أجل التقليل من خطر القروض الممنوحة؟
- ما مدى فعالية التحليل المالي الكلاسيكي في تقدير خطر القروض البنكية؟
- هل المتغيرات المحاسبية فقط قادرة على التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة؟
- هل المتغيرات فوق المحاسبية قادرة على تكملة المعلومات المحاسبية و هل يمكن استعمالها في تقدير المخاطر البنكية؟

3- فرضيات الدراسة:

و للإجابة على هذه التساؤلات يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يساهم نموذج القرض التنقيطي في التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة.
- التحليل المالي الكلاسيكي غير كاف في تقدير مخاطر القروض.
- الوثائق فوق المحاسبية لها دور هام في تحديد وضعية المؤسسة.
- طريقة القرض التنقيطي لا يمكن تطبيقها إلا باستخدام النسب المالية و بالتالي يمكن القول بأنها عملية مكملة للطريقة الكلاسيكية المبنية أساسا على التحليل المالي.

4- أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة في الدور الحيوي الذي تلعبه القروض البنكية ، باعتبار أن عملية منح القروض البنكية تعد من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، وباعتبار أن خطر القرض (عدم سداد القرض) يؤثر بشكل سلبي على البنك كما تتضح أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز دور الأساليب الكمية في عملية صنع القرار، وهذا ما يمكن البنك من التخطيط لبرامج الإقراض والقيام بوظيفة الرقابة والمتابعة بكفاءة و بشكل يساعد على ترشيد الإقراض ، وبالتالي التقليل من المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منحه القرض، مما يحقق الاستقرار للبنوك وتزداد مساهمته في دعم وتنمية الاقتصاد الجزائري.
وانطلاقا من هنا تعد طريقة القرض التنقيطي (كطريقة إحصائية) أداة هامة لتحسين عملية معالجة القروض ، إضافة إلى تميزها بالموضوعية ، المرونة و السرعة في الأداء ، مما يعني تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن.

5- منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه و دراسة الإشكالية و تحليل أبعادها، و محاولة اختبار صحة الفرضيات المتبناة ، اعتمدنا منهجا تحليلا اقتصاديا ، و هو مزيج بين المنهج الاستنباطي و أداته الوصف و منهج استقرائي و أداته الإحصاء ، و ذلك باستخدام مراجع مكتبية متخصصة و دراسات إحصائية متعلقة بالموضوع.

6- صعوبات الدراسة:

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة ما يلي:

- عامل الوقت.
- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات و أرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.

7- حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع و بلوغ الأهداف المتوخاة ، تم رسم حدود لهذه الدراسة ، يأتي ذكرها كما يلي:

- **الإطار المكاني للدراسة** : تمت الدراسة على مستوى بنك الفالحة و التنمية الريفية بولاية سعيدة.
- **الإطار الموضوعي للدراسة** : في هذه الدراسة تم التركيز على مساهمة القرض التنقيطي في التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة.
- **الإطار الزمني للدراسة** : استغرقت مدة الدراسة حوالي 30 يوم من 4 أبريل إلى 4 مايو من سنة 2017.

8- هيكل الدراسة:

بناءا على إشكالية لبحث و فرضياته فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول و هذا على النحو التالي:

يتضمن الفصل الأول دراسة حول المفاهيم النظرية للقروض البنكية ، و يقدم الفصل الثاني الطريقة الكلاسيكية في تقدير المخاطرة ، كما يعرض مفاهيم حول طريقة القض التنقيطي ، أما الفصل الثالث فيعرض فيه الجانب التطبيقي الذي أعد على أساس عينة من ملفات المؤسسات المستفيدة من القروض من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسعيدة ، أين تم عرض تحليل وصفي للمتغيرات المحاسبية وأخرى غير المحاسبية من أجل تعيين المتغيرات التي لها تقدير للمخاطرة.

9- الدراسات السابقة:

01- صوار يوسف: محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستخدام طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR و هي رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير ، بكلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، سنة 2008، حيث تدور إشكالية البحث حول مدى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي ، تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية و مدى الاستفادة للطريقة الكلاسيكية المطبقة ببنوكنا لتطبيق هاتين الطريقتين ، و قد قسمت الدراسة إلى بابين و كل باب يتضمن فصلين على النحو التالي :

الباب الأول يتضمن المفاهيم النظرية حول القروض المصرفية و تسيير مخاطرها ، أما الفصل الثاني فيبرز الطرق الكمية المعتمدة لتسيير خطر عدم تسديد القروض البنكية ، أما الباب الثاني فيتضمن تقديم دراسة حالة عدم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية ، دراسة حالة بنك BADR وكالة سعيدة ، باستخدام طريقة القرض التنقيطي و طريقة الشبكة العصبية الاصطناعية أين تم اختيار عينة عشوائية حجمها 52 مؤسسة من بينها 42 مؤسسة سليمة و 10 أخرى عاجزة و تم التطرق في الفصل الأول إلى تقديم الدراسة التطبيقية و التحليل الوصفي للمعطيات الإحصائية و التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام طريقة التحليل العاملي أما بخصوص الفصل الثاني من هذا الباب فتناول بناء و تحليل نموذج القرض التنقيطي ، الشبكة العصبية الاصطناعية بالبنك محل الدراسة لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض.

و لقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- دقة نموذج القرض التنقيطي قدرت ب: 96.2% أي أن نسبة الخطأ قدرت ب: 03.8%.
- نسبة المعلومات الضائعة عند استخدام التحليل العاملي قدرت ب: 35%.
- تمكن نموذج الشبكة العصبية المقترح من التمرن على 100% الإجابات الصحيحة.

02- العايب ياسين: استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطرة القرض ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، سنة 2008، حيث تدور إشكالية البحث حول تقدير خطر القرض باستعمال الطرق الإحصائية أين تم تطبيق طريقة القرض التنقيطي لتقدير خطر القرض بالبنك الوطني الجزائري ، إذ تم اختيار 75 مؤسسة تم اختيارها عشوائيا منها 36 مؤسسة سليمة و الباقي عاجزة ، و قد تم تطبيق البرنامج

الإحصائي SPSS و قد قسم البحث لأربعة فصول حيث تناول الأول و الثاني تسيير القروض المصرفية و الطرق المنتهجة لقياس مخاطرها ، أما الفصلين الثالث و الرابع فتناولت الدراسة التطبيقية محاولة تطبيق القرض التنقيطي بالبنك محل الدراسة.

و قد تمثلت مساهمة البحث في استقراء جميع النتائج التي من شأنها تحديد أرضية جيدة لإمكانية تعميم طريقة القرض التنقيطي على البنوك الجزائرية.

03- بحث مقدم من طرف كل من صوار يوسف، دياب زقاي، طاوش قندوسي: و هو تحت عنوان تقنية القرض التنقيطي كأحد أساليب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – بكلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية ، بجامعة د.مولاي طاهر ، سعيدة ، سنة 2012 حيث تدور إشكالية البحث حول ما مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق تقنية القرض التنقيطي لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض و قد اقتصرت دراسة الحالة التي أجريت على مجموعة من المؤسسات المتعاملة مع بنك الجزائر الخارجي وكالة سعيدة و التي تحصلت على قروض الاستغلال خلال فترة 2005- 2007.

حيث خلصت الدراسة إلى نسبة التصنيف في عينة البناء ب: 90.7% و نسبة الخطأ قدرت ب: 09.3% و قد خلصوا إلى نتيجة مفادها ضرورة وجوب بناء قاعدة بيانات على مستوى كل بنك خاصة بالزبائن المتعاملين معه و الذهاب إلى تبني الأساليب الحديثة و التي من بينها طريقة القرض التنقيطي لأن الطرق الكلاسيكية أثبتت قصورها خصوصا إذا ما علمنا أن الأزمة العالمية الراهنة كان سببها الرئيسي هو العجز عن سداد القروض البنكية.

04- سمية بن عمر: إدارة مخاطر القروض باستعمال Scoring، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ، ميدان علوم تجارية ، علوم تسيير ، و علوم اقتصادية ، تخصص مالية و بنوك، حيث تمحورت إشكالية البحث حول مدى مساهمة نموذج Scoring في إدارة المخاطر، أين تم تطبيق هذا النموذج بالبنك الوطني الجزائري بورقلة ، إذ تم اختيار 26 مؤسسة تم اختيارها عشوائيا منها 19 مؤسسة سليمة و 7 مؤسسات عاجزة ، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS و بالتالي كان النموذج المتحصل عليه يتميز تصنيف جيد بنسبة 95%.

تمهيد:

من أهم وظائف البنك هي منح القروض، حيث أنه سيتم عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بكل أنواع القروض، و كذا أهميتها، و ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل، إلا أنه من جهة أخرى تواجه عملية منح القروض مخاطرة شتى و التي سنلخصها في المبحث الثاني، بالإضافة إلى إجراءات و معايير منح القروض في المبحث الثالث، و عليه قمنا بتقسيم الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول**: عموميات حول القروض البنكية.
- **المبحث الثاني**: مخاطر القروض البنكية.
- **المبحث الثالث**: إجراءات و معايير منح القروض البنكية.

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية:

إذا كانت الودائع هي المصدر لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال. و عمليات الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي يقدمها البنك التجاري، و في نفس الوقت المصدر الأول لربحيته، و لذلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية و أهميتها:

لتوضيح ماهية القروض التي تمنحها البنوك نستعرض تعريف القروض البنكية أولا،ثم نتطرق بعد ذلك إلى أهميتها و وظائفها.

أولا: مفهوم القروض البنكية:

– **التعريف باللغة العربية:** ائتمن فلان فلانا أي اعتبره أمينا، و ائتمن فلان فلانا على كذا أي اتخذه أمينا عليه. و الائتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا، أي جديرا يرد الأمانة إلى أهلها، أي جديرا بالثقة.

– **التعريف بالغة الأوروبية:** إن الكلمة المقابلة للائتمان هي:CREDIT أصلها هو الكلمة اللاتينية: CREDITUM المشتقة من الفعل اللاتيني هي: Crédere الذي يعني: Croire أي "يعتقد"[1].

– **التعريف بلغة القانون:** له معنى واسع، و الذي يعني تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة، أو الكفالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن بحيث:

01- تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، و تدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة ، و ينطوي هذا المعنى على ما

[1] – شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000،ص90

يسمى بالتسهيلات الائتمانية، و يحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية.[1]

02- الائتمان يعتبر تسليف المال لتثميره في الإنتاج و الاستهلاك، و هو يقوم على عنصرين أساسيين و هما: الثقة و المدة.

03- الائتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، و ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو اقتراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.[2]

04- هي القروض التي تمنحها البنوك التجارية أو الصناعية لما تزيد عن السنة الواحدة لغرض استخدامها في شراء الموجودات الثابتة، أو في تمويل الزيادة الدائمة في رأس مال التشغيل.[3]

05- القرض هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيم الحالية(نقود)، مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل، و بعبارة أخرى هو وعد بالدفع بعد انقضاء وقت الاستدانة أو القرض.[4]

ثانيا: أهمية القروض البنكية:

و تكمن أهميتها في:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء، و كيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.

- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر، و بذلك فهو واسطة للتبادل و واسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000،ص69

[2] - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار النشر، عمان، 1999،ص32

[3] - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، طبعة1 ، مؤسسة الوراق ، الأردن، 2000 ، ص40

[4] - فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك، مدخل كمي و استراتيجي معاصر، ، طبعة1، دار وائل للنشر ، عمان، 2000، ص124

– تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، و لذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

– تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.

– ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات، التي تعتبر كمصدر للإيرادات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، و تدبير و تنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

– تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، و رفع أجور العملاء اللازمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة، و الحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

– منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه، و رخاء المجتمع الذي تخدمه. فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، و زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية و وظائفها:

أولا: أنواع القروض البنكية:

تعددت أنواع القروض و ذلك بتعدد المصارف في الجهاز المصرفي حيث تنقسم هذه القروض إلى الأنواع التالية:

1- قروض الاستغلال :

إن قروض الاستغلال تهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة عن عمليات الاستغلال أو لتغطية النقص الظرفي المؤقت في رأسمال العامل، و هذا النوع من القروض لا تتعدى مدتها سنتين على الأكثر و تنقسم إلى[1]:

أ- القروض العامة:

هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة و تأخذ على العموم الأشكال التالية:

* **تسهيلات الصندوق:** يهدف هذا النوع إلى تغطية صندوق الزبون و تلبية احتياجاته الآتية بالسيولة من المصرف مقابل الموعد بالتسديد مع الفائدة، إن تسهيلات الصندوق مدتها الزمنية قصيرة الأجل تمتد لبضعة أيام و يمكن تحديدها خلال نهاية كل شهر بشرط أن لا يفوق هذا الاعتماد رقم الأعمال الشهري الذي تحققه المؤسسة يسمح هذا القرض للزبون بتسديد مجمل ديونه رغم الفراغ المؤقت الموجود في الخزينة على أن يلتزم بتسديد هذا القرض عندما يحصل على موارده.

* **السحب على المكشوف:** هو المبلغ الذي يسمح به المصرف لعملية بسحبه لما يزيد عن رصيد حسابه الجاري و ذلك لفترة من الزمن (أسابيع، شهور) و فيه يقوم المصرف بفرض فائدة على العميل خلال الفترة يسحب فيها(الذي يفوق رصيده الدائن) و يطلق على هذه الفترة بمدة المكشوف المدة التي يتحول فيها حسابه الجاري من مدين إلى دائن، و قد تصل هذه الفترة إلى سنة واحدة.

[1] - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، طبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص61

و هناك ثلاث حالات يطلب فيها هذا النوع من القرض و هي:

- عندما تريد المؤسسة رفع طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع الطلب.

- عند التدهور المستمر لرقم أعمال المؤسسة.

- عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

* **القرض الموسمي**: يسمح هذا النوع من القروض العامة إلى القطاعات ذات النشاطات الموسمية و التي تواجه اختلال بين فترة التمويل و فترة البيع. و يتم هذا النوع من القروض عن طريق اكتتاب سند لأمر من طرف المستفيد. بحيث يمكن أن يخصم من مصرفه و هو مسموح لمدة سنة كأقصى حد. و نظرا لكون تسديد هذا النوع من الاعتماد يرتبط بمبيعات الزبون في السوق و قدرته التنافسية.

* **القروض المتتالية**: يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بمشروع و لها حظوظ كثيرة في النجاح و التي تتطلب وقتا طويلا لاسترجاع الموارد، إذ تمنح القروض في الحالات التالية:

- عندما تقرر مؤسسة ما رفع رأسمالها في هذه الحالة يتدخل المصرف بطلب منها بمنحها تسبيقا لأن تحقيق أو التنازل عن بعض أصولها(تجهيزات، مباني قديمة ليست بحاجة إليها في دورة استغلالها) في هذه الحالة يتدخل المصرف بمنح قرض متتالي ضروري لأنه ليس من السهل على هذه المؤسسة إيجاد زبون بشراء أصولها أو حصرها على قرض استثماري في مدة قصيرة.

و انطلاقا من الموارد اللازمة لتسديد هذا القرض فإن المصرف متعرض بخطرين أساسيين متمثلين في:

- تسديد القرض من طرف المؤسسة قد لا يتم و هذا نظرا لعدم وجود مشتري أو زبون للأصول المراد بيعها أو عدم قبول ملفه الذي طلب فيه قرض استثماري.

- الأموال الناجمة عن عملية بيع الأصول المتداولة أو الحصول على قرض استثماري بمعنى أن يوجه لأغراض أخرى غير تسديد القرض المتتالي.

ب– القروض الخاصة:

و هي القروض الموجهة لتمويل الأصول المشتركة و تنقسم إلى[1]:

* **التسبيقات على السلع:** هذا النوع من الاعتماد هو عبارة عن شكل تقليدي للاقتراض الذي يدخل في تمويل المخزون و في مقابل هذا التمويل توضع بضائع عرض حيازي للمصرف، ما يلاحظ أن الأخطار الناجمة عن هذا القرض قليلة، إذ في حالة عدم التشديد في نازع الاستحقاق يلجأ المصرف إلى إزالة الحيازة للمدين، و هي ببيع البضائع التي قدمت للرهن الحيازي لتحصيل أمواله.

* **تسبيقات على الأسواق العمومية:** هذه التسبيقات تقدم نتيجة إبرام صفقات عمومية بين الإدارة أو الجماعات المحلية و مجموعة من المقاولين أو الممولين، و تمويل هذه الصفقات قصد إنجاز الأعمال بإرسال التمرينات و التدريبات المختلفة أو أداء الخدمات. إن إنجاز هذه الأسواق يتطلب من المقاول تمويل هام على المدى الطويل و على العموم تقوم الإدارة بتسديد ما عليها من ديون لكن هذا التسديد يكون متأخرا عن ميعاد الاستحقاق. لذا فعلى المقاول اللجوء إلى المصرف لمواجهة نفقات المشروع، يوجد ثلاثة أنواع من التسبيقات:

– **قروض التمويل الأولي:** عند إمضاء الاتفاق بين المقاول و المؤسسة على إنجاز مشروع ما فإن المؤسسة تتعهد لهذا المقاول بتسبيق مالي و من أجل القيام بعمليات التموين في انتظار الحصول على هذه التسبيقات فإن المقاول يلجأ إلى المصرف و الذي وضع تحت تصرفه مبلغا مساويا لهذه التسبيقات مقابل ضمان بالدفع من طرف المؤسسة.

– **تسبيقات على حقوق مثبتة:** تمنح التسبيقات على أساس وثائق مقدمة من طرف الزبون و مؤلف عليها من طرف الإدارة العامة التي تبدي موافقتها على المبلغ، المصرف في هذه الحالة له ضمان أكبر يجعله يوافق على تقديم تسبيق بنسبة 80% من المبلغ الإجمالي الجزء المنجز من المشروع عكس الحالة السابقة بنسبة التسبيق لا تتجاوز70% أي يكون الضمان الأول.

– **تسبيقات على حقوق ناشئة غير مثبتة:** و هي عبارة عن تسبيقات يتحصل عليها المقاول من المصرف مقابل إنجازه لأشغال تكون غير مبررة من طرف إدارة المؤسسة(المؤسسة لم تعط تعهد بالتسبيق).

[1]– المرجع السابق، ص63

ج– الخصم التجاري: يمكن تعريف الخصم بأنه عملية القيام بشراء الورقة التجارية[1] من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في النازع المحدث يمكن النظر إلى عملية الخصم من جانبين من جانب الدائن الأصلي و من جانب الدائن الجديد، فمن جانب الأول إن الخصم يعني شراء ورقة الدين، و هو يعني تقديم مال جاهز، سيولة مقابل الوفاء به من قبل المدين الأصلي المذكور رأسماله في ورقة الدائن خلال عملية خصم الأوراق التجارية لابد للمصرف أن يأخذ بعين الاعتبار مايلي:

– التأكد من قانونية الورقة.

– تشخيص جدار الموقعين و سمعتهم.

– التأكد من أن الورقة يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي و أن لا تتجاوز مدة الورقة 90 يوم و يمكن إعطاء خمسة مزايا لهذا الاعتماد في النقاط التالية:

1. الخصم يمثل أقل مخاطرة لعدم التسديد من حيث عند عدم التسديد يمكن متابعة كل الموقعين الذين يعتبرون متضامنين من حيث المسؤولية.

2. الخصم لا يجمد أموال المصرف و هذا لقصر المدة التي لا تتجاوز 90 يوما حسب القاعدة العامة، و كذلك يمكن للمصرف استعمال الورقة بالتطهير أو إعادة الخصم لدى المصرف المركزي.

3. بالنسبة للمؤسسة فإن تكلفة العملية تعد بأقل بالمقارنة مع تلك في السحب على المكشوف.

د– القروض بالالتزام: القرض بالالتزام لا يتجسد في قيام البنك بإعطاء أموال للزبون فحسب و إنما ستمثل في الضمان الذي يقدمه هذا الزبون للبنك حتى يمكنه من الحصول على أمواله من جهة أخرى، أي أن البنك هذا يعطي ثقة و ليس نقودا، و هذا النوع من القروض يعتبر بديلا للمكشوف، حيث أن البنك يقدم خدمة للزبون ليس بإعطائه مالا و لكن يمنحه توقيعه و ضماناته تجاه الغير، و عادة ما تمنح هذه الأنواع من القروض عندما يتعلق الأمر بعمليات ضخمة تقوم بها مؤسسات كبيرة.

[1] – شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص95

2- قروض الاستثمار:

إن تمويل نشاط الاستثمار له مكانة خاصة على المستويين الوحدوي و الكلي، و نظرا لكون المؤسسة غير قادرة على ضمان تمويل استثماراتها ذاتيا، فهي تلجأ في الأغلب إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لاستكمال نشاطها و التي تتمثل في طلب القروض من البنوك، هذه الأخيرة يأخذ تمويلها للاستثمارات أشكالا مختلفة، الشيء الذي يجعل المصرفي يتدخل في تقديمهم العون و النضج إلى زبونه بحثا عن الصيغة الأكثر ملائمة مع مشروع الزبون و قدراته المالية و الاقتصادية.

أ- القروض الكلاسيكية:

تمول القروض الكلاسيكية الجزء الأعلى من الميزانية حيث تعتبر الوسيلة الأساسية في تمويل استثمارات المؤسسة و توسيعها، إذ لا يمكن تحقيق هذه الاستثمارات عن طريق التمويل الذاتي فقط. و أمنا باللجوء إلى هذا النوع من القروض، و تصنف القروض الكلاسيكية إلى ما يلي:

* **القروض المتوسطة الأجل**: يمنح هذا القرض من طرف البنوك التجارية حيث تتراوح مدته من سنة إلى سبع سنوات، و تتمثل أهميته اقتصاديا في تلبية و تغطية احتياجات التجهيزات، حيث ترتبط مدة القرض بمدة حياة التجهيزات، و تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات، و موضوعة في الغالب تمويل مستويات و معدات، إن ائتمان متوسط الأجل كان مقتصرا على بنوك متخصصة تعتمد على ما لديها من ودائع طويلة الأجل، و ما تفرض بأجل طويل، و لم تكون البنوك التجارية التي تعتمد على ودائعها ذات الأجل القصير مستعدة للإقراض طويل الأجل حرصا منها على ضمان السيولة الضرورية، و هناك معايير اقتصادية لمنح القروض تتعلق مثلا بالنتائج المرجوة من التمويل كتحسين الإنتاجية أو خلق فرص عمل. كما توجد معايير مالية تتعلق بالنسبة المالية للائتمان الممنوح و المستفيد منه و مقدار الخصم[1] .

* **القروض طويلة الأجل**: تقوم بمنح هذا النوع من القروض مؤسسات متخصصة، و تتجاوز 7 سنوات و هدفه الرئيسي هو وضع الأموال اللازمة في متناولها لتغطية احتياجات المشاريع الإستراتيجية الكبيرة، و تمويلها لما تزيد مدة استهلاكها في 7 سنوات مثل: تجهيزات البناء، و وضع هياكل المصانع...الخ. و ميزة هذه القروض أنها تسدد على فترة طويلة حتى لا يتم الإخلال بتوازن المؤسسة.

[1]- شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص 106- 108

تعريف الاعتماد الإيجاري:

1- تعريف الاعتماد الإيجاري: الاعتماد الإيجاري هو تعهد تعاقدي من طرف المستأجر، يدفع إتاوات زمنية للمؤجر مقابل استعماله لملكه، و الميزة الأساسية لهذا العقد هي أن المستأجر يكسب القيمة الاقتصادية للملك، بينما المقرض يحتفظ بالملكية، فليس للمستأجر إذن سوى حق الاستعمال، و قد جاء هذا النوع من القروض للتخفيف من أعباء المؤسسة منذ قيامها بالاستثمار للمرة الأولى، أمنا على آليات القرض الإيجاري فيه تتمثل فيما يلي:

أ. المؤسسة تختار تجهيزاتها المناسبة.

ب. يتم عقد الاعتماد بطلب الزبون الراغب في استئجار الاستثمار لفاتورة نموذجية من المورد، يقدمها للبنك لغرض الشراء، فيشتري البنك الاستثماري و يوقع عقد الإيجار مع المستأجر بحين تكون بداية العقد بدفع الكراء، و صيانة الاستثمار، أما النهاية فتكون بالحيازة.

ج. يتحصل المورد على حقوقه من طرف شركة القرض الإيجاري.

د. يجب أن تكون مدة الحق مناسبة للحياة الاقتصادية للشيء الموجز.

هـ. في نهاية العقد يستطيع المستأجر امتلاك الشيء المؤجر أو إرجاعه، و في بعض الحالات يجدد العقد على أسس جديدة، و في الجزائر لا نجد أي مؤسسة مصرفية تقوم بالاعتماد الإيجاري باستثناء ما يقوم به بنك البركة الإسلامي، و لهاذا جاء الأمر 96-09 ليعتبر الاعتماد الإيجاري عملية مالية تجارية يتم تحقيقها من قبل البنوك و المؤسسات المالية أو شركات تأجير مؤهلة قانونا و معتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الجزائريين أو الأجانب، أشخاص طبيعيين كانونا أو معنويين تابعين للقانون الخاص أو العام.

2. أشكال الاعتماد الإيجاري:

- الاعتماد الإيجاري المنقول يخص الاستثمار و وسائل النقل و الآلات.

- الاعتماد الإيجاري غير المنقول يخص العقارات و المباني.

- الاعتماد الإيجاري بالأسهم يخص شراء أسهم بالكراء.

- الاعتماد الإيجاري الدولي يكون بين متعاملين اقتصاديين في بلدين مختلفين.

– الاعتماد الإيجاري للمورد و هو عملية تبيع بمقتضاها مؤسسة منتجة معدات لمؤسسة مصرفية من أجل كرائها لمستعملين مستأجرين.

3– قروض تمويل التجارة الخارجية:

إن تسوية وضعية المبادلات التجارية على مستوى الحدود يطرح مشاكل عديدة للتجارة، و هذا راجع لتباعد الأطراف المعنية و اختلاف التنظيمات و القوانين المعمول بها في كل بلد. و كذا اختلاف العملة المستعملة، فتباعد المسافة بين البائع و المشتري يطرح مشكل الثقة، و نقص الثقة من شأنه أن يعقد عمليات التبادل التجاري، و هناك مشكل آخر و هو مكان التسديد، فعملية البيع نقدا تتحقق نظريا بتقديم السلع مقابل التسوية في الحال. و لكن كيف يكون التسديد في مجال التجارة الخارجية و بأي عملية تتم؟ و في هذه الحالة يعد تدخل البنك ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، و يكون هذا على مستويين:

– على مستوى الخدمات: يتمثل دور البنك في هذا المجال في ضمان و احترام القوانين و التنظيمات المعمول بها في هذا المجال، كما يتمثل دور المنسق و عامل وصل بين البائع و المشتري فيما يخص التسوية المالية لعمليتا التبادل.

– على مستوى القرض: و يلعب البنك في هذه الحالة دورا فعالا في تمويل و تنشيط المبادلات الخارجية.

01: الاعتماد المستندي:

يعتبر الاعتماد المستندي صيغة تسوية خاصة بالتجارة الخارجية، إضافة إلى كونه قرضا معتمدا في هذا المجال تحدده أطر نشرة أطر نشر غرفة التجارة الدولية بباريس.

يتم فتح الاعتماد بين كل من البنك و العميل بعقد يبرم بينهما، يلزم بمقتضاه البنك بأن يضع بحث تصرف عملية، أو شخص آخر يحدده هذا العميل مبلغا من النقود خلال مدة معينة. و قد يكون الاعتماد بسيطا حيث ينشئ علاقة مباشرة بين المصارف لصالح البائع المصدر و المشتري المستورد، و قد يكون لقاء شروط محددة يتأكد منها البنك و يثبت مطابقتها لرغبة فاتح الاعتماد بواسطة وثائق و مستندات. و عندئذ يسمى اعتمادا مستنديا، و من أهم أنواعه[1] :

[1]– شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص 102

* **الاعتماد المستندي القابل للإلغاء:** يظهر هذا النوع من الاعتماد عندما يقوم البنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لمصالح زبونه و إعلام المصدر بذلك، و لكن دون أن يلتزم إما من ينشئ، و عليه فإن الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لا يعد ضمانا كافيا لتسوية ديون المستورد تجاه المصدر، و من الممكن أن يلغى في أي لحظة و هذه السلبيات تجعل هذا النوع من الاعتماد نادرا للاستعمال[1].

* **الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء:** الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء أو القطعي هو الآلية التي بموجبها يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير تجاه المصدر، و هو غير قابل للإلغاء لأن بنك المستورد لا يمكنه أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف.

* **الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء و المؤمن:** و هو ذلك النوع من الاعتماد المستندي الذي لا يتطلب تعهد بنك المستورد فقط بل يتطلب أيضا تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول تسوية الدين الناشئ على تصدير البضاعة. و نظرا لكون هذا النوع من الاعتماد يقدم ضمانات قوية، فهو يعتبر من بين الآليات الشائعة الاستعمال.

* **الاعتماد القابل للتحويل:** هذا النوع من الاعتماد يمكن تحويله من مستفيد إلى مستفيد آخر و لكن يجب التأكد في هذه الحالة من أن المستفيد الثاني هو المورد الحقيقي للبضاعة و يستوفي كل الشروط.

* **الاعتماد المقابل:** هو اعتماد مقابل اعتماد آخر أي أنه فتح اعتماد لاستيراد بضاعة لإعادة تصديرها مقابل اعتماد تصديرها مقابل اعتماد فتح مسبقا.

* **الاعتماد القابل للتجزئة و غير القابل للتجزئة:** بموجب هذا الاعتماد يتم شحن البضاعة على دفعات و قبض ثمن كل دفعة عندما يتم سحبها، أما غير قابل للتجزئة فيتم فيه شحن البضاعة مرة واحدة و يقبض الثمن دفعة واحدة.

* **الاعتماد القابل للتجديد:** يتحدد هذا النوع من الاعتماد تلقائيا خلال فترة زمنية معينة، و تتحدد العلاقة بين البنك الأمر عملية قبل فتح مختلف أشكال الاعتماد بموجب عقد منفصل يحتوي على عدة مستندات من بينها سند الشحن، وثيقة التأمين، نسخة من قائمة البضاعة، و شهادة المنشأة.

[1] – الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص119

01- قرض المورد:

هو قرض لا يتجاوز مداه 18 شهرا بالنسبة للقروض قصيرة الأجل بينما يصل إلى 7 سنوات بالنسبة للقروض متوسطة الأجل، أما بالنسبة للقرض طويل الأجل فقد يصل مداه إلى 10 أو 15 سنة، و تتغير مدة هذا القرض حسب نوعية المعدات و التجهيزات و المواد الاستهلاكية محل التوريد و قد يأخذ هذا النوع من القروض شكل عملية الخصم، حيث يمنح بموجبها مهلة للتسديد مع إمكانية خصم الورقة التجارية الخاصة بهذه العملية من طرف المورد بتطهيرها لصالح البنك.

02- قرض المشتري:

يتمثل قرض المشتري في إبرام البنوك لعقود إقراض مباشرة مع المشترين الأجانب الشيء الذي يسمح لهم بتسوية عملياتهم التجارية مع موردهم على القدر، و يتكون هذا القرض من عقدين اثنين: الأول تجاري بين البائع و المشتري، و الثاني مالي ويكون بين المشتري و البنك، و ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أنه مهما كان نوع العملة المتفق عليها في العقد التجاري فإنه من الممكن أن تتم التسوية بعملات مختلفة، و يكون التسديد عند الانتهاء من أداء الخدمات أو تبعا لوتيرة الإنتاج.

ثانيا: وظائف القروض البنكية:

للقروض المصرفية أهمية كبيرة حيث يتجلى دورها في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية و هي تمثل كذلك الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع و يمكننا تحديد وظائف و أغراض القروض الأساسية فيما يلي:

1- وظيفة الإنتاج: تستوجب احتياجات الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد توفير قدر كبير من رؤوس أموال و نتيجة لصعوبات توفير هذا القدر من الادخار و الاستثمارات الفردية. فإن اللجوء إلى المصارف و المؤسسات المالية[1] بهدف الحصول على القرض، أصبح أمرا صعبا و ضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية و الاستثمارية بمختلف أنواعها. و هناك طريقة أخرى للمنتجين لأجل الحصول على الائتمان المصرفي المتمثلة في طريق إصدارهم للسندات و بيعها

[1] - ناظم محمد نوري الشمري ، النقود و المصارف، جامعة الموصل، العراق، 1995، ص111

للمجتمعات و المشروعات و الأفراد، لذلك نجد أن المؤسسة الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين و المستثمرين لأجل تسهيل و زيادة حجم الاستثمار و الإنتاج في الاقتصاد.

2- وظيفة تمويل الاستهلاك: المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل ائتمانها. فقد يعجز الأفراد بواسطة القروض التي تقدمها الهيئات و المؤسسات المختلفة حيث يتم دفع السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، كما أن الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة رقعة السوق و زيادة حجم الإنتاج و الاستثمار[1].

3- وظيفة تسوية المبادلات: تظهر أهمية القروض بوظيفة تسوية المبادلات و إبرام الذمم من خلال مكونات عرض النقود و كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبة لتقود الودائع من إجمالي مكونات العرض النقود يعنى استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات و إبرام الذمم بين الأطراف المختلفة. إن معظم التفاعل في تسوية المبادلات السلعية و الخدماتية بواسطة الشبكات كوسيلة للدفع و وسيط التبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة. و هذا ناشئ عن تقسم العادات المصرفية في المجتمع كما أن قيام المصارف بخلق الودائع و استخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية و كمبيالات،ساعد كثيرا تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها.

[1]- المرجع السابق، ص112

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية:

العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر تختلف حسب طبيعة الأموال و استخدامها، و لا يقصد بالمخاطر احتمال الخسائر فقط، بل يشمل كذلك احتمال تدني الأرباح عن المتوقع، و يتجنب البنك هذه المخاطر التي تهدد كيانه من خلال الضمانات المقدمة له كأداة تأمين لاسترجاع حقوقه.

المطلب الأول: مفهوم خطر القروض البنكية:

توجد للمخاطرة تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم منها:

– المخاطرة هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة،فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا.

– هي إمكانية الحصول على عائد فعلي مختلف عن العائد المتوقع و التي تعني ببساطة بأن هناك تقلبا في عوائد الاستثمار.

– هي درجة تقلب العوائد في المستقبل فالأسهم الأشد خطورة يجب أن تكون عوائدها مرتفعة لتعويض المستثمر عن حالة عدم التأكد من إيراداته المستقبلية.

– هي احتمالية تحقيق مردود فعلي أقل من المردود المتوقع أو هل دالة التقلب العوائد المتوقعة من جراء توظيف موارد مالية في محفظة استثمارية متنوعة[1] .

* **تعريف Sinkey** : خسائر الائتمان كنتيجة لعدم مقدرة العميل على سداد القرض و فوائده، و ترجع المخاطر إلى عدة عوامل داخلية و خارجية منها ضعف إدارة الائتمان و كذلك إلى الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و التكنولوجيا و غيرها.

[1] – فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك"مدخل كمي و استراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان،2000، ص166

* **تعريف Cooper** : إن خطر الائتمان هو عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه و تقسم المخاطر إلى مخاطر تجارية و أخرى سياسية، فإذا كان العميل شخصا أو مشروعا تجاريا سميت مخاطر تجارية أما إذا كان القرض ممنوحا تملكه الدولة للدولة ذاتها سميت مخاطر سيادية.

* **تعريف Broder** : يتمثل الخطر في عدم التأكد من الخسارة المالية و الانحرافات التي تحدث بين النتائج الفعلية و المخططة و النتيجة النهائية للخطر،هي الخسارة أو انخفاض القيمة.

* **تعريف Hale** : إن المخاطر الائتمانية هي مخاطر الأعمال للشركة طالبة التمويل التي من شأنها أن تؤثر على التدفقات النقدية، و بالتبعية على السداد سلبيا[1].

تعريف شامل: المخاطر الائتمانية هي درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الاقراضية عن العائد التعاقدي كنتيجة للأسباب الداخلية و المتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو الأسباب الخارجية و الناتجة إما لعدم قدرة العميل على السداد أو تأخره في السداد وإما لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و تقاس هذه الدرجة باستخدام النسب المالية التقليدية بالاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.

المطلب الثاني : أنواع مخاطر القروض البنكية:

يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى ثلاثة أصناف رئيسية[2]، و هي مخاطر الائتمان و مخاطر السوق ومخاطر التشغيل و تفصيلها كالتالي:

1- المخاطر الائتمانية:

وهي عبارة عن المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض بكل ما تنطوي عليه من جوانب شتى، وتعتبر من أهم وأكثر فئات المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتشمل ثلاث أنواع من المخاطر هي:

أ- خطر القرض:

يتمثل في الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عدم سداد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق ،وذلك لعدة أسباب تتعلق بالزبون كعدم قدرته على السداد (حالة الإفلاس) أو لعدم رغبته في تسديد ما عليه (عدم نزاهة الزبون).

[1] - محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000،ص50

[2] - عبد الهادي مسعودي، آليات تقديم الائتمان المصرفي و تقييمه، الطبعة الأولى، منشورات دار الصحافة، الجزائر، 2009،ص 69

ب- خطر البلد:

تتبع مخاطرة البلد من النتائج المحتملة للتغيرات التي تطرأ على الظروف في بلد معين أو في مجموعة بلدان[1] و يظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته لأسباب خاصة بالبلد الذي يباشر فيه نشاطه. ويجب التفريق بين خطر البلد و التعاريف[2] الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي، وهذه التعاريف هي:

*** خطر البلد وخطر القرض:**

لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض، ففي الحالة الأولى عدم ملاءة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي، أما في الحالة الثانية عدم الملاءة مرتبطة بالمقترض وهذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية دون النظر إلى تموقعه الجغرافي.

*** خطر البلد والخطر السياسي:**

يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد، لأن عدم الاستقرار لدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة. بالنسبة للدائن ويمكن أن يصل إلى حد أن تلغي هذه البلدان ديونها نحو الخارج.

*** خطر البلد والخطر الاقتصادي:**

وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ عن عدم قدرة السلطات النقدية لبنك أجنبي على تحويل الفوائد ورأس مال القرض للدائنين والمأخوذ من طرف مختلف المؤسسات العمومية والخاصة، وذلك لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة بالرغم من أن هذه المؤسسات وضعيتها المالية تسمح لها بالتسديد، إذا هذا الخطر مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي.

وتعتبر المخاطر الثلاثة السابقة أي الخطر السياسي والاقتصادي وخطر القرض مرتبطة فيما بينها، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض، كما وتتسبب الأزمات الاقتصادية في الكثير من الأحيان في إحداث تغييرات في الأنظمة السياسية.

[1] – محمد سهام حسناء، حليمي كريمة، تقدير خطر القرض و طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة الوكالات البنكية، مذكرة ماستر تخصص بنوك،مالية و تسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2014،ص 33

[2] – آيت عكاش سمير، تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005،ص 64

ج- خطر التركيز:

بمعنى التحيز في منح القروض وتركيزه على فئة معينة أو على نشاط اقتصادي معين وذلك يرجع إلى تهاون أو إهمال المشرفين وتساهلهم في منح القروض.

2- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق عن التغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغيير، وتشتمل على أربع أنواع من المخاطر مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف ومخاطر السيولة والملاءة، و تفصيلها كالتالي :

أ- مخاطر سعر الفائدة:

ويقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا ما تعاقد البنك مع الزبون على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق عموما، وبالتالي ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة المخاطر للقرض المتفق عليه، فذلك يعني أن البنك قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق[1].

ب- مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وتحدث مخاطر السيولة من الصعوبات في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة بالاقتراض أو بيع الأصول، فقد يخسر البنك أموالا نتيجة لبيعه لأصوله بأقل من قيمتها وذلك ليوفر السيولة اللازمة، كما ويد يفقد سمعته إذا تكرر عجزه عن تلبية سحوبات زبائنه[2].

ج- مخاطر سعر الصرف:

تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف[3].

[1]- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص468

[2]- محمد سهام حسناء،حليمي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 50

[3]- مهند حنا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2010، ص81

د- مخاطر الملاءة:

تتمثل هذه المخاطر في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته نتيجة عدم كفاية رأس ماله، لذا تسمى هذه المخاطر بمخاطر رأس المال.

3- المخاطر التشغيلية:

تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في البنك و بمختلف أنشطته بما فيها منح القروض،وترجع إلى سوء الإدارة أو التسيير داخل البنك.

وتتمثل هذه المخاطر في:

أ – الخطر الاستراتيجي:

وهو الخطر الناتج عن القرارات والإجراءات التي ينتهجها البنك في تحديد سياساته الداخلية وخاصة منها السياسة الإقراضية، كما يربط بمدى فعالية السياسة الإقراضية العامة التي يضعها البنك المركزي ليتماشى مع توجهات الدولة الاقتصادية، وعن كونها تعبر فعلا عن الحاجات التمويلية لمختلف النشاطات الاقتصادية.

ب – المخاطر القانونية:

ويتمثل في الخطر الناتج عن مخالفة أو سوء تقدير النصوص والإجراءات القانونية المعمول بها، أو حتى المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع أطراف أخرى[1]، بالإضافة إلى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور مستنداته، مما يجعلها غير مقبولة قانونيا.

ج – مخاطر التكنولوجيا:

وهي المخاطر الناتجة عن دخول تطورات جديدة في الأساليب والوسائل التكنولوجية وعدم مواكبة البنك لهذه التغيرات، (تمثل هذه التغيرات في إدخال أساليب جديدة لتطوير المنتجات، تقديم خدمات بنكية جديدة، أجهزة الصرف الآلي وغيرها).

كما و قد تنتج عن ضعف التأهيل و الكفاءة في الموارد البشرية للبنك و عجزها عن استعمال هذه التكنولوجيا و التحكم فيها.

[1]- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار باء الدين، الجزائر، 2008، ص209

المبحث الثالث: إجراءات و معايير منح القروض البنكية:

المطلب الأول: إجراءات و معايير منح القروض البنكية:

يفترض من كل بنك تحديد إجراءات و خطوات منح القروض و القيام بتدوينها في كتب معدة لهذا الغرض، يعتمد عليه و يسترشد به موظفو القروض نظرا لحساسية و أهمية الوظيفة الإقراضية داخل البنوك. و تمر عملية منح القروض بعدة مراحل يمكن إجمالها في الإجراءات التالية[1]:

أولا: إجراءات منح القروض البنكية:

1- الإجراءات الأولية:

هي عبارة عن الفحص المبدئي لمدى صلاحية الزبون للحصول على القرض و ذلك من خلال دراسة طلبات القروض و تحليل المركز المالي و الاستفسار عن طالب القرض.

أ- دراسة طالب القرض:

يقدم الزبون طلبا للحصول على القرض و ذلك وفق نموذج يعده البنك و يقدم إلى قسم الإقراض لدراسته و خصوصا من حيث غرض القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد، و أخذ انطباعات عن الزبون من خلال مقابلة شخصية معه و لكي تبرز شخصيته و قدرته بوجه عام، كما يمكن القيام بزيارات ميدانية لمقر عمل الزبون و بناءا على هذه النقاط يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار أو الاعتذار.

ب- تحليل المركز المالي للزبون:

تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب القرض في تحديد الملائمة المالية للزبون، و فيما إذا كان وضع يسمح بالحصول على قرض أم لا.

[1]- عبد الهادي مسعودي، مرجع سبق ذكره ،ص69

ج- الاستفسار عن مقدم الطلب:

تقوم إدارة القروض بتجميع معلومات و الاستفسار عن شخصية الزبون و سمعته التجارية من مصادر مختلفة(منافسين، موردين، زبائن...) و كذا بناءا على المعاملات السابقة بالبنك أو البنوك الأخرى.

2- التفاوض و توقيع العقد:

يتم هنا الاتفاق مع الزبون على شروط القرض و تمر بالخطوات التالية:

أ- التفاوض مع الزبون:

يعرف التفاوض بأنه عملية حوار و تبادل آراء و مقترحات بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل إلى اتفاق و تقريب وجهات النظر.

و تستخدم البنوك أفراد متخصصين في مجال التفاوض يمتلكون الذكاء و الهدوء و سرعة البديهة و المرونة، و ذلك لإتمام الاتفاق على شروط العملية الإقراضية.

و تبنى العملية التفاوضية بين البنك و الزبون على مجالات محددة تتمثل في: مبلغ القرض و مدته، الضمان المقدم و سعر الفائدة و الرصيد المعوض.

ب- طلب الضمان التكميلي:

ضمن هذا الإجراء فإن إدارة القروض تطلب من الزبون تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان و صلاحيته، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات[1].

ج- توقيع عقد(اتفاقية) القرض:

تنتهي عملية التفاوض إما بقبول الزبون التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، و حالة قبوله التعاقد يقومان بتوقيع عقد يتضمن كافة الشروط.

[1]- عبد الهادي مسعودي، مرجع سبق ذكره،ص206

3- صرف القرض و متابعته:

عند الاتفاق مع الزبون على كل شروط العقد يتم صرف مبلغ القرض كالتالي:

أ- صرف القرض:

بعد توقيع العقد و استيفاء كافة الشروط يضع البنك قيمة القرض تحت تصرف الزبون يمكن أن يسحبه كاملا أو جزء منه و ذلك حسب احتياجاته.

ب- متابعة القرض و تحصيله:

يهتم البنك في هذه المرحلة بمراقبة تسديد أقساط القرض وفق جدول السداد المبين في اتفاقية القرض حيث أن مشاكل التحصيل و تعثر الزبون قد تظهر مبكرا فينبغي على البنك و ضع و تحديد أساليب و نظم الرقابة على القروض.

ثانيا: معايير منح القروض البنكية:

تتميز القروض بإيراداتها العالية و التي يحققها البنك من حصوله على فوائد القروض غير أن هذه العملية محفوفة و مرتبطة بكثير من المخاطر.

و تعتمد البنوك على عدة معايير عند منح القروض، و قد اختلفت مسميات هذه المعايير(5C's) و (5P's) و ما يعرف ب(PRISM) إلا أنها فيها الكثير من الجوانب المشتركة و تفصيلها كالتالي:

1- نموذج المعايير المعروفة ب (5C's):

يعتبر نموذج المعايير المعروفة ب (5C's) أبرز منظومة لدى محللي و مانحي القروض على مستوى العالم، و التي طبقا لها يقوم البنك كمانح للقروض بدراسة تلك الجوانب لدى زبونه المقترح كطالب للقرض، و تتمثل هذه الجوانب في شخصية الزبون و قدرته على الاستدانة و رأس ماله و الضمان و أخيرا المناخ العام، و تسمى ب(5C's) لأنها تبدأ بحرف C –باللغة الانجليزية- و فيما يلي عرض هذه المعايير[1] :

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص142

أ- الشخصية (Character):

هي العنصر الأول و الأكثر تأثيرا في اتخاذ قرار منح القروض و كذلك في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، و لذلك نجد أن إدارة القروض تولي اهتماما كبيرا لدراسة و تحديد شخصية الزبون عند قيامها بالتحليل الائتماني.
و يقصد بها مجموعة الصفات و السمات التي تكشف مدى استجابة الزبون المحتمل و شعور بالمسؤولية نحو سداد التزاماته المالية أمام البنك، فالأمانة و الثقة و المثل و المصداقية و السلوكيات الحميدة و بعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الزبون بالمسؤولية تجاه ديونه، لذلك تسمى المخاطر الخاصة بهذا العنصر لدى بعض المهتمين بالمخاطر المعنوية أو الأدبية.
و يعتمد محللو الإقراض في الكشف على جوانب شخصية الزبون على عاداته من حيث سداده لالتزاماته السابقة نحو البنك أو البنوك الأخرى التي سبق له الاقتراض منها.

ب- القدرة على الاستدانة:

يقصد به قدرته على سداد القرض و التزامه بدفع الفوائد و المصروفات و العملات و ذلك في الموعد المحدد، و عليه لابد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للزبون المقترض و تفاصيل مركزه المالي و سلامة إدارته.
ظهرت عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة و يمكن تجميع تلك الآراء وفق أربع اتجاهات رئيسية مختلفة:

- الاتجاه الأول:

هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي أهلية الشخص على الاقتراض.

- الاتجاه الثاني:

ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض في أن يكون قادرا على مباشرة أعماله و إدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة للزبون في صور قروض.

– الاتجاه الثالث:

ينصرف دعاة هذا الاتجاه إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة المقترض على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطر و تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنك.

– الاتجاه الرابع:

ينظر إلى القدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للزبون، حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى قدرة الزبون على سداد القرض بمقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من الزبون.

ج– رأس المال(Capital):

يعتبر رأس مال الزبون أحد أهم أسس القرار في منح القروض، و عنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يعبر عن ملائمة الزبون المقترض و قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، و يقصد به مجموعة الأموال التي يحصل عليها البنك من المؤسسين بالإضافة إلى الاحتياط و الأرباح غير الموزعة، و هو يمثل الضمان الإضافي في حال فشل الزبون في التسديد، و تشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة الزبون على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبير انخفضت المخاطر الائتمانية و العكس صحيح في ذلك.

د– الضمان(Collatéral):

و يتمثل في مجموعة الأصول التي يضعها الزبون تحت تصرف البنك على سبيل الرهن مقابل الحصول على القرض، و قد يكون الضمان شخصا ذا كفالة مالية و سمعة مؤهلة، و يأتي بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة يتعرض لها البنك التجاري عند منحه القرض إلا أنها لا تمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الاقراضي و هناك مقولة تشير إلى أن الضمان لا يصنع القرض بل يعتمد على مدى تعزيز الرغبة و القدرة في السداد عند الزبون.

هـ– المناخ العام(Condition):

يقصد به الظروف المحيطة العامة و الخاصة مدى تأثيرها على الزبون طالب القرض و على مشروعه أو نشاط المراد تمويله، و تتمثل في المنافسة في السوق و حجم الطلب على السلع و طرق البيع بالإضافة إلى الظروف البيئية المحيطة بالزبون.

2– نموذج المعاييير المعروف ب (5P's):

تعزز إدارة القروض قرارها بمنح القروض بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير مهمة تعرف أي (**SPS**) ، وتحليل هذه المعايير يعطي نفس الدلالات التي يعطيها المنهج السابق (5C's) وإن كانت بأسلوب أخر، وتحتوي هذه المعايير على نوع الزبون (people) والغرض من القرض (purpose) وقدرة الزبون على السداد (payement) والحماية (protection) والنظرة المستقبلية (perspective)، ويلاحظ أن منهج (5P's) تشمل الحروف الأولى من المقاطع السابقة

وفيما يلي عرض لماهية هده المعايير[1] :

أ– الزبون (people):

يقيم الوضع المالي للزبون من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية الزبون وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته، من خلال مقابلته يستطيع أن يحدد محلل الائتمان كل المعلومات والبيانات التي تساعده في رسم صور متكاملة عن الزبون سواء كان فردا أو شركة.

ب– الغرض من العرض (purpose):

أي التعرف على الهدف من الحصول على القرض، وفي أي نشاط أو مجال اقتصادي سوف يموله، حيث أن إدارة القروض تحدد المجالات التي لا يمولها البنك وبالتالي فهي تعتذر للزبون إن كان غرض القرض المطلوب ضمن هذه الفئة.

[1]– حمزة الزبيدي، مرجع سبق ذكره،ص152

ج- القدرة على السداد (payment):

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة الزبون في تسديد القرض وفوائده في موعد الاستحقاق ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للزبون.

د- الحماية(protection):

أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها الزبون سواء من حيث قيمتها العادلة، أو من حيث قابليتها للتسبيل فيما لو عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده.

هـ- النظرة المستقبلية (perspective):

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في حالة استكشاف عدم التأكد التي تحيط بالقرض الممنوح للزبون الداخلية والخارجية فقد تتأثر السياسة الإقراضية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها.

3- نموذج المعايير المعروفة ب (PRISME):

يعتبر منهج (PRISME) أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل القرض، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى الزبون، وتساعد إدارة القروض عند تحليل معايير هذا المنهج جوانب من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد، وتتكون عناصر نموذج (PRISME) من مجموعة المعايير التي تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتها P.R.I.S.M.E وفيما يلي عرض لماهية هذه المعايير[1] :

أ- التصور(Perspective):

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و العوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة القروض بعد منحها للقرض، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالزبون عند منحه القرض.
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند الزبون والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم

[1]- حمزة الزبيدي، مرجع سبق ذكره،ص156

الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات.

ب– القدرة على السداد (Repayent):

مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة الزبون على تسديد القرض وفائدته خلال الفترة المتفق عليها ومن الأمور التي تعير لها إدارة الإقراض اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يلجأ إليها الزبون (طالب القرض) عندما يستعد لتسديد القرض، وما يهم إدارة الإقراض هو دور المصادر الداخلية التي تساعد الزبون على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع الزبون استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

ج– الغاية من القرض(Intention or Purpose):

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من القرض المقدم للزبون وكقاعدة عامة فإن الغاية من القرض يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض ، وإن أخر ما تفكر فيه إدارة الإقراض هو تصفية أصول الزبون لاسترداد القرض.

د– الضمانات(safeguards):

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع القرض لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للزبون أو خارجية كالضمانات العينة أو الكفلات الشخصية بالإضافة إلى ما تم وضعه من شروط في اتفاقية القرض لضمان السداد.

هـ– الإدارة(Management):

تركز إدارة الإقراض على تحليل الفعل الإداري للزبون ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل:

– العمليات:

ومن خلالها يتم التعرف على:

* أسلوب الزبون في إدارة أعماله.

* تحديد كيفية الاستفادة من القرض.

* تحديد فيما إذا كان الزبون يقوم بتنويع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد وأيضا فيما إذا كان المنتج موسمي الإنتاج أو دائم.

– الإدارة:

و ذلك من خلال:

* استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.

* استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام.

– تحديد قدرة الزبون على النجاح و النمو.

المطلب الثاني: التسيير الوقائي لمخاطر القروض:

إن المخاطرة عنصر ملازم للقرض، فلا يمكن لأي كان إلغاؤها أو استبعاد إمكانية حدوثها، لذا يتوجب على البنوك و المصارف توخي الحذر لمواجهة هذا الموقف الصعب و يتم ذلك عن طريق دراسات مسبقة.

أولا: دراسة الضمانات المقدمة:

و تتمثل هذه الضمانات في أشياء ملموسة و ذات قيمة تفتحها تلك المؤسسات قبل حصولها على القرض و يجب عند دراسته مراعاة ما يلي:

1– الاعتبارات المتعلقة بالضمانات:

إن طلب الضمانات من قبل البنوك يدفعها للتحري عن قيمة تلك الضمانات و معايير اختيارها و هي ما نقصد به الاعتبارات المتعلقة بالضمان.

أ– قيمة الضمان:

في الواقع لا يوجد أي قانون يحدد قيمة الضمان، إذ يستند تحديد قيمته إلى العوامل المساعدة و لعل أهمها سمعة المؤسسة مع الزبون فكلما كانت السمعة جيدة كلما كانت الضمانات شكلية.

ب– اختبار الضمانات:

أي أن البنك هنا يواجه مشكلة أخرى تتمثل في طريقة اختيار الضمانات، و في هذه الحالة يكمن الاختيار حسب طبيعة القرض(قروض طويلة أو متوسطة المدى).

2- أصناف الضمانات:

يمكن تصنيف الضمانات المقدمة للبنك حسب طبيعة تلك الأشياء التي تقدمها المؤسسة المقترضة على النحو التالي:

أ- ضمانات شخصية:

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص و يلتزمون بموجبه بتسديد مستحقات البنك في حالة عجز المدين عن الوفاء بالتزاماته في تاريخها المحدد.

و يمكننا تمييز نوعين من الضمانات هما: الكفالة و الضمان الاحتياطي.

- الكفالة:

هي عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بالوفاء بهذا الالتزام إذ لم يف به المدين نفسه (المادة 644 من القانون المدين الجزائري) و نظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتماما كبيرا، و يتطلب ذلك أن يكون مكتوبا و متضمنا كبيعة الالتزام و المتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية[1]:

- موضوع الضمان.
- الشخص المدين(الشخص المكفول).
- الشخص الكافل.
- أهمية و حدود الالتزام.

- الضمان الاحتياطي:

هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

[1] - ثابتي حمزة، طاقين كريم، تسيير خطر القروض باستخدام القرض التنقيطي، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماستر تخصص بنوك مالية و تسيير المخاطر،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي،سعيدة،2015، ص28

ب– ضمانات حقيقية:

على خلاف الضمانات الشخصية، ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان و تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من المبالغ و التجهيزات و العقارات يصعب تحديدها هنا، و تعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن و ليس على سبيل الملكية و ذلك من أجل ضمان استرداد القرض.

– الرهن الحيازي:

في مجال الرهن الحيازي نجد أنفسنا أمام نوعين: الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز و الرهن الحيازي للمحل التجاري.

*** الرهن الحيازي للأدوات الخاصة بالتجهيز:**

يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات و الأثاث و معدات التجهيز و البضائع، و يجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف و أن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

*** الرهن الحيازي للمحل التجاري:**

يتكون المحل التجاري من عناصر عديدة ذكرت في المادة 119 من القانون التجاري الجزائري، و من بين هذه العناصر نجد على وجه الخصوص عنوان المحل التجاري، الاسم التجاري، الحق في الإجازة، الزبائن، الشهرة التجارية، الأثاث التجاري،المعدات و الآلات، براءة الاختراع، الرخص و العلامات التجارية، الرسوم و النماذج الصناعية...الخ، و عليه يثبت الرهن الحيازي للمحل التجاري أو المؤسسة التجارية بعقد يسجل في السجل التجاري العمومي بكتابة المحكمة التي يوجد المحل التجاري بدائرة اختصاصها، و يتم هذا القيد (التسجيل) في الثلاثين يوما الموالية لتاريخ إبرام العقد التأسيسي و إلا فإنه سوف يدخل تحت طائلة البطلان.

*** الرهن العقاري:**

هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، و يمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان ، مقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة و بطبيعة الحال لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي.

ثانيا: المعايير الوقائية الأخرى:

إضافة إلى الضمانات التي تقدمها المؤسسات للبنك و التي يعتبرها البعض كافية لمواجهة مخاطر القرض نجد البنوك و المصارف تلتزم بقواعد أو معايير وقائية أخرى و المتمثلة في: تقسيم المخاطر بين البنوك و كذا تطبيق النسب الوقائية القانونية[1].

1- سياسة تقسيم المخاطر بين البنوك:

إذ يلجأ إليها البنك لتفادي أكبر قدر ممكن من المخاطرة، خاصة إذا كانت قيمة القرض ضخمة، و لتفادي ذلك يقوم البنك بتقسيم تلك المخاطرة أو عملية منح القرض مع باقي فروعه أو مع بنوك تجارية أخرى و ذلك بتحديد التزاماته اتجاهها، في إطار تشكيل تحالف بنكي يسمى ب: Poop Bancaire مهمته منح قرض واحد و ذلك من أجل توزيع المخاطرة بين البنوك و الحد منها أو تخفيض نسبتها.

2- النسب الوقائية القانونية:

تعتبر النسب الوقائية القانونية وسيلة أخرى من وسائل الوقاية من المخاطر البنكية و قد سميت بالقانونية لأن عدم التزام البنك بتطبيق هذه النسب يعرض للمتابعة من طرف قانون تغطية المخاطر.

و تتمثل النسب الوقائية المعمول بها في الجزائر فيما يلي:

أ- نسبة تغطية الخطر(نسبة كوك) Ratio Cook :

وضعت هذه النسبة سنة 1987 في الدول الأوروبية الرئيسية، الولايات المتحدة، كندا و اليابان، و هذه النسبة هدفها تقوية استقرار النظام البنكي.

[1]- المرجع السابق، ص29

Ratio Cook = الأموال الخاصة / المخاطر المتزنة(الموازنة).

و هذا الخطر حسب القانون 90-10 ل: 19-04-1990: يجب أن لا يتعدى 8%.

ب- نسب تقسيم المخاطرة:

يوجد نوعين من هذه النسب هما:

- نسبة بواسطة مستفيد:

RD1 = الخطر الصافي الموازن / الأموال الخاصة الصافية للبنك 25%.

- نسبة بواسطة مجموعة تتجاوز 15% من رأس المال الخاص للبنك:

RD2 = الخطر الصافي الموازن / الأموال الخاصة للبنك 10%.

إن هاتين النسبتين لتقسيم المخاطرة تسمحان بتحديد مستوى الالتزام المأخوذ مع مستفيد أو مجموعة من المستفيدين تتجاوز أقصى محدد من أجل تجنب أي تمركز للمخاطر على نفس الزبون أو مجموعة منهم.

ج- معامل السيولة:

معامل السيولة = (الأصول السائلة لمدة أقل من الشهر + رصيد دائن للخزينة) / (الأصول القصيرة الأجل لمدة أقل من الشهر + رصيد دائن للخزينة).

هذا المعامل موجب ضمان أن المؤسسة المالية يمكن لها في أي وقت من استرجاع الودائع المستحقة في الآجال القصيرة لزبائنها، من الأفضل أن تساوي هذه النسبة على الأقل 100%.

د- معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة:

م.أ.خ.م.د = (الأموال الخاصة + الموارد الدائمة) / (الأصول غير المنقولة + الاستخدامات الأكثر من 5 سنوات).

هذا المعامل يفرض على المؤسسة من صيانة استمرار خاص في الملائمة في الموارد الطويلة، من الأفضل أن تساوي هذه النسبة على الأقل 65%.

خلاصة الفصل:

خلاصة القول أن البنك يسعى جاهدا بكل الوسائل و الطرق المتاحة للتحكم في مخاطرة القرض و التقليص من حدتها، كما أنه يطالب بضمانات من زبائنه تعزز من أمانها و يمكنه من استرداد مستحقاته بصورة مؤكدة، زيادة على كل هذا نجد أن البنك يستعمل طرق أخرى تساعد على التقدير الأنسب لمنح القروض أو رفضها، و هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي.

تمهيد:

بعدما أخذنا نظرة عامة حول القروض و مخاطرها و طرق تسييرها سنتطرق في فصلنا هذا إلى التعرف على إحدى الطرق لتحليل مخاطرة القروض.

حيث سنتناول في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التحليل المالي، أما في المبحث الثاني و الثالث فسنعرض طريقة القرض التنقيطي نظرا للهدف المسطر في بحثنا هذا ، و التي تعتبر إحدى الطرق الإحصائية، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول التحليل المالي.
- **المبحث الثاني:** عموميات حول القرض التنقيطي.
- **المبحث الثالث:** عرض طريقة القرض التنقيطي.

المبحث الأول: التحليل المالي الكلاسيكي:

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و مقوماته:

أولا: مفهوم التحليل المالي:

توجد عدة تعاريف للتحليل المالي نأخذ منها ما يلي:

- ✓ هو عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل. [1]
- ✓ التحليل المالي هو في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسة المالية والبيع والإنتاجية التي يعمل المشروع في إظهارها ويمكن من وضع تخطيط على النواحي المالية في المشروع.
- ✓ التحليل المالي هو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا.
- ✓ إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية.
- ✓ التحليل المالي هو أسلوب لتقييم الواقع الاقتصادي والمالي للشركة أو مجموعة شركات انطلاقا من وثائقها المحاسبية لإلقاء نظرة خارجية وشاملة على الشركة أو على المجموعة، فهو يعتبر من الخارج لأنه يتحقق انطلاقا من تحليل الوثائق المنشورة.

[1] – عبد الحليم كراجة، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2006، ص157.

ثانيا: مقومات التحليل المالي:

التحليل المالي كأي فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها تحقيق أغراضه النظرية والعملية ولعل أبرز هذه المقومات هي[1]:

1_ للوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل لا بد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها، هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات يعتمد عليها المحلل، والتي تعتبر حقائق مر بها المشرع في فترة زمنية معينة، تتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم تصورا عن واقع حال المشروع وما سيكون عليه بالمستقبل.

2_ لتحقيق غايات التحليل المالي بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها تتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات التي يتم الاستناد عليها تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات التي اعتبرت المادة الأولية لعملية التحليل.

3_ تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك لا بد وأن يكون مؤهلا تأهيلا عمليا وعمليا مناسبا، وقادرا على استخدام الأساليب العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

[1]- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2004 ، ص23_24

المطلب الثاني: مقاييس التحليل المالي:

إن أهمية التحليل المالي تكمن في تحديد مدى قدرة التسديد للزبون. إلا أن التحليل المالي يبقى محدود في دراسته لملف المدين، بمعنى آخر أن ميزانيات المقترضين تدرس بعد 7 إلى 8 أشهر بعد إقفالها، و الأرقام المحللة تكون كلاسيكية (قديمة)، فالحالة المالية للمؤسسة تكون قد تغيرت هذا من جهة، من جهة أخرى التحليل المالي لا يأخذ بعين الاعتبار في تحليله المعطيات الكيفية[1].

لهذه الأسباب فالتحليل المالي لا يمكن لوحده تحديد قرار الإقراض أم لا، بالرغم من هذا لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يسمح بتحديد حالة التسيير بالمؤسسة.

أولا: دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة:

يرتبط التوازن المالي للمؤسسة ارتباطا وثيقا بقدرتها على الاحتفاظ بدرجة كافية من السيولة من خلال حركة دائمة للتدفقات النقدية، كما يظهر التوازن المالي في لحظة معينة بمقارنة الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة، و يعبر عن هذا القانون الأساسي التوازن برأس المال العامل إلا أن معرفة التوازن المالي للمؤسسة بصفة دقيقة تستوجب عدم الاكتفاء بدراسة رأس المال العامل و إنما التطرق أيضا لاحتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

1- رأس المال العامل:

لتحديد مفهوم رأس المال العامل على المسئولين الماليين لكل من المؤسسة و البنك أن يأخذوا بعين الاعتبار بعض القواعد الأساسية للتوازن المالي بحيث[2]:

- لا يمكن تمويل الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل لكن إجباريا بالموارد الدائمة ذات مدة كافية حتى تسمح للأصول الدائمة بتوليد مصادر من الإهلاكات كافية لتسديد القروض و تجديد التجهيزات.

- يجب أن يكون للأصول المتداولة، دورانا سريعا نسبيا مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تؤدي إلى حدوث دوران بطيء للمخزونات...الخ.

لهذه الأسباب لا يمكن الاكتفاء بقاعدة التوازن المالي الأدنى و يصبح من الضروري ضمان هامش يعرف برأس المال العامل (الدائم، الم، سافي) الذي يقيم كما يلي:

[1]- ثابتي حمزة، طاقين كريم، مرجع سبق ذكره، ص 34

[2]- ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير و التحليل المالي، الجزء الأول، 1999، ص44-45

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة.

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = أصول متداولة – خصوم متداولة.

حيث:

– تتكون الأصول الدائمة من أموال جماعية، احتياطات، مؤونات، نتائج رهن التخصيص، ديون طويلة و متوسطة الأجل.

– تتكون الأصول الثابتة من استثمارات و قيم ثابتة أخرى.

– تتكون الأصول المتداولة من قيم الاستغلال، قيم قابلة للتحصيل و قيم جاهزة.

– تتكون الخصوم المتداولة من ديون قصيرة الأجل.

* في حالة وجود رأس مال العامل (الدائم) سالب هذا يعني أن جزء من الأموال ممول بديون قصيرة الأجل، و هذا خطر على مستقبل المؤسسة و بالتالي على مستقبل البنك.

* أما إذا كان رأس المال العامل موجب فمعناه أن المؤسسة تتوفر على هامش أمان يمكن أن تواجه به مختلف المخاطر المحتمل وقوعها في عناصر الأصول و الخصوم المتداولة، كما يسمح هذا الهامش بتوفير خزينة لا بأس بها، إلا أن وجود رأس مال عامل موجب و كبير يعني أن هناك جزء كبير من الأصول المتداولة مغطاة بديون طويلة و متوسطة الأجل و هذه الوضعية تعتبر مكلفة بل و قد تصبح خطيرة بالنسبة للمؤسسة إذا أفرط في استعمالها.

بالإضافة إلى رأس المال العامل (الدائم) نجد:

* رأسمال العامل الخاص: هو الفائض من الأموال الخاصة بعد تغطية الأصول الثابتة و يحسب بالصيغة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

= الأصول المتداولة – مجموع الديون.

* رأسمال العامل الإجمالي: وهو مجموع الأصول المتداولة أي:

رأسمال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق.

* رأسمال العامل الخارجي: و هو إجمالي الديون الأجنبية و يحسب كالأتي:

رأسمال العامل الخارجي = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة ومتوسطة الأجل.

2- احتياجات رأس المال العامل:

هذا النوع من التوازن المالي غير مستقر وهو يعكس التوازن الجاري، حيث أن الاحتياجات الدورية للدورة الاقتصادية تدفع المؤسسة للبحث عن موارد دورية.

يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

ا.ر.م.ع = الاحتياطيات الدورية – الموارد الدورية .

= (القيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)[1]

حيث تتمثل الاحتياجات الدورية في:

قيم الاستغلال تضم : موارد و لوازم، منتجات تحت الصنع، منتجات تامة الصنع.

قيم قابلة للتحقيق : تضم الزبائن، أوراق القبض، مختلف التسبيقات.

أما الموارد الدورية فتتمثل في:

ديون المخزونات، أوراق القبض، كل الديون المتعلقة بالاستغلال.

3- الخزينة:

هي العلاقة التي تربط رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن قصير الأجل.

إذا استطاعت الموارد الدائمة تغطية الأصول الثابتة ووجد فائض (رأس مال عامل) و استطاع هذا الفائض أن يعطي احتياجات رأس المال العامل (رأس مال عامل > احتياجات رأس المال العامل)، وهذا يعني أن التوازن قد تحقق وجه الفائض إلى الخزينة التي تعطي بالعلاقة التالية:

الخزينة = ر.م.ع – احتياطات ر.م.ع أو:

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.

يمكن أن نميز هنا بين ثلاث حالات للخزينة، فإما:

- أن تكون الخزينة الصفر وهي الوضعية المثالية، حيث لا إسراف فيها و لا تبذير مع عدم وجود أي احتياطات .

[1]- المرجع السابق، ص50

– أو أن تكون الخزينة موجبة وهي وضعية حسنة.

– أما الوضعية التي تكون فيها الخزينة سالبة فهي أصعب و أخطر وضعية أن الفائض من الموارد الدائمة غير كافي لتمويل احتياطات ر.م.ع .

ثانيا: التحليل عن طريق النسب المالية:

تصنف هذه الطريقة كأداة تحليل كلاسيكية، هدفها الرئيسي هو (جس نبض) الحالة المالية للمؤسسة في كل فترة زمنية.

تتسع دائرة استعمال طريقة التحليل بالنسب لكل مجالات التسيير و بصفة خاصة مجال التشخيص(Diagnostic) المالي، و تعتمد البنوك أساسا على هذه الطريقة في تحليلها للمخاطر.

و يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب (النسبة تعرف على أنها علاقة بين عنصرين اقتصادين دو دلالة)[1] إلا أنه يمكن تجميعها في ثلاثة أقسام رئيسية:

* نسب الهيكل المالي.

* نسب التسيير.

* نسب المردودية أو الربحية.

1– نسب الهيكل المالي:

توضح هذه النسب نصيب كل قسم بالنسبة لما هو بحوزة المؤسسة يقوم المصرفي بحساب هذه النسب و مقارنتها بالوضعية المثلى.

أهم النسب المستخرجة موضحة بالجدول في الصفحة الموالية كالآتي:

[1] -Jean Lochard, Les Ratios Aide Au Management Et Au Diagnostic, Edition D'organisation,1998,P 26

جدول 01: نسب الهيكل المالي

النسبة	العلاقة و التفسير
1- نسبة هيكلة الأصول	(الأصول الثابتة / مجموع الأصول) أو (الأصول المتداولة / مجموع الأصول)
2- نسبة هيكلة الخصوم	(الأموال الخاصة / مجموع الخصوم) أو (الأموال الدائمة / مجموع الخصوم) (تفيد في معرفة طبيعة المؤسسة ذات نشاط تجاري أم إنتاجي)
3- نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة (التمويل الذاتي)
4- نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة (نسبة التوازن المالي)
5- نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون (محصورة بين 1 و2)
6- نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول (نسبة القدرة على الوفاء) و يجب أن ترافق النسبة التي تسبقها
7- نسبة قابلية السداد	مجموع الأصول / مجموع الديون > 1
8- نسبة السيولة العامة(الملاءة النسبية)	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل > 1 (وجود رأس مال عامل موجب و لكن لا يجب أن يكون كبيرا جدا)
9- نسبة السيولة المختصرة(نسبة الخزينة العامة)	القيم القابلة للتحقيق + قيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل (يجب أن تقارب الواحد)
10- نسبة السيولة الجاهزة(نسبة الخزينة الفورية)	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

المصدر: Hervé Hutin, La Gestion Financière, Paris ;1997 , P124

2- نسب النشاط أو الدوران (التسيير):

جدول 02: نسب النشاط

النسبة	العلاقة و التفسير
1- نسبة دوران المخزون	1- في مؤسسة تجارية: عدد دورات البضائع = تكلفة شراء البضائع المباعة / المخزون المتوسط من البضائع 2- في مؤسسة صناعية: دوران مخزون المواد و اللوازم = كلفة شراء المواد و اللوازم المستهلكة / المخزون المتوسط من المواد و اللوازم دوران المخزون لمنتجات التامة = تكلفة إنتاج المنتجات التامة المباعة / المخزون المتوسط للوحدات المنتجة تسعى المؤسسة إلى أقصى نسبة أو معدل دوران مخزوناتها.
2- نسبة دوران الزبائن (الحقوق)	المدة المتوسطة لديون العملاء = (ح الزبائن + ح أوراق القبض / رقم الأعمال السنوية) X 360 يجب أن تكون أقل ما يمكن و أقل من مدة متوسط تسديد الموردين.
3- نسبة دوران الديون	المدة المتوسطة لتسديد الموردين = (ح موردون +ح أوراق الدفع /المشتريات السنوية)X 360 عدد دوران الموردين = المشتريات السنوية / الموردون + أوراق الدفع يجب أن تكون المدة مرتفعة و هذا يدل على أن المؤسسة تعمل بأموال الموردين.
4- نسبة مصاريف المستخدمين	(مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال) أو (مصاريف المستخدمين / إجمالي الأعباء
5-نسبة المصاريف المالية	(المصاريف المالية / إجمالي الأعباء) أو (المصاريف المالية / رقم الأعمال)

المصدر: Ibidem, P :127

3- نسب المردودية أو الربحية:

تعتبر هذه النسب مؤشر النجاعة و توضيح أهمية النتيجة بالنسبة لرأسمال الموظف، و تقيس مدى فعالية الموارد المتاحة.

أهم هذه النسب موضحة بالجدول التالي:

جدول 03: نسب الربحية

النسبة	العلاقة و التفسير
1- نسبة القيمة المضافة	(القيمة المضافة / رقم الأعمال الصافي) أو (القيمة المضافة / الإنتاج)
2- نسبة ربحية الأصول	النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول
3- نسبة مردودية الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
4- نسبة ربحية النشاط	النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال السنوي (مردودية رقم الأعمال)
5- نسبة التمويل الذاتي السنوي	التمويل الذاتي الخام / الأموال الخاصة
6- نسبة الهامش الإجمالي	الهامش الإجمالي / رقم الأعمال الصافي
7- نسبة الهامش الخاص للاستغلال	الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال خارج الضريبة
8- نسبة المردودية الاقتصادية	(النتيجة + الاستثمارات) / (الأموال الخاصة + الأموال الأجنبية) تسمح هذه النسبة بملاحظة المردودية الاقتصادية للأموال الخاصة المستخدمة من طرف المؤسسة.

المصدر: ناصر دادي عدون،مرجع سبق ذكره، ص52

المبحث الثاني: عموميات حول القرض التنقيطي:

المطلب الأول: مفاهيم حول القرض التنقيطي:

أولا: تعريف القرض التنقيطي:

هناك عدة تعاريف يتم من خلالها مفهوم القرض التنقيطي و هو :

* طريقة التنقيط (القرض التنقيطي) أو ما يسمى Crédit Scoring هي طريقة آلية في اختيار المؤسسات و تعتمد أساسا على التحليل الإحصائي . تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية[1].

* القرض التنقيطي هو الرقم أو العدد الذي يتم تعيينه للمقترض و قد تم إنشائها بواسطة مكاتب الائتمان و هذا من خلال الاستعراض التاريخي الخاص بالمقترض أي ماضي المقترض في معاملاته مع المؤسسة المقرضة وهو يساعد في تحديد ما إذا كان للمقترض القدرة أو القوة المالية لإرجاع المال أو دفع مستحقاته و سداد القرض خلال فترة زمنية معينة و ما يعرف بالجدارة الائتمانية للمقترض .

* القرض التنقيطي هو وسيلة أو طريقة لتقييم مخاطر الائتمان عن طريق تقديم المقترضين لطلباتهم للحصول على القرض و يتم هذا باستخدام البيانات التاريخية و الأساليب الإحصائية.

* القرض التنقيطي هو العبارة العددية التي تستند إلى التحليل الإحصائي لملفات القرض لشخص ما حيث تمثل الجدارة الائتمانية لذلك الشخص و يقوم القرض التنقيطي بالمقام الأول في تقارير الائتمان و تكون مصادر المعلومات عادة من مكاتب الائتمان [2].

* يستخدم القرض التنقيطي لتقييم المخاطر المحتملة الحدوث و التي تنتج من إقراض المال للمستهلكين و تخفف الخسائر الناجمة كما أنه يتم استخدام طريقة القرض التنقيطي لتحديد الأشخاص المؤهلين للحصول على القرض.

* التصنيف الائتماني بالتدريج (القرض التنقيطي) هو نموذج إحصائي يتنبأ في احتمالية أن يواجه الفرد أو المنشأة الصغيرة تقصير في سداد التزاماتها أو دفعات القرض لمدة تصل إلى (90 يوم) فأكثر و هذا التصنيف لا يتنبأ في قدرة المقترض على السداد و أنما في رغبته في سداد الدفعات و الالتزامات من خلال تحديد مجموعة من النقاط إلى

[1] – مزياني نور الدين و آخرون، أممية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الائتمانية، جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة، الجزائر ، ص 7

[2] – محمد سهام حسناء، حليمي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 62

المتقدمين بطلبات الحصول على القروض و هذه النقاط تمثل الخصائص التي يعتقد البنك بأن لها ارتباط عالي مع مخاطر الائتمان العالية .

كعاقدة عامة طريقة سكورينغ يتم إعدادها انطلاقا من التحليل الإحصائي لجملة المعطيات المتاحة و الذي يسمح باختيار عدد من المتغيرات لتشكيل أحسن توليفة خطية في شكل دالة تعطي لكل زبون علامة أو نقطة هذه الدالة تسمى سكورينغ و نرمز لها بالرمز (Z) و نكتب على الشكل التالي[1] :

$$Z = \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث :

α_i: المعاملات المرتبط بالنسب R_i (معاملات التسوية أو الترجيح).

R_i : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β : ثابت و يعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

بيانيا يتم تمثيل الدالة **Z** كما يوضحه الشكل التالي:

شكل 01: **تمثيل التوفيقة الخطية للزبائن الجيدين و غير الجيدين :**

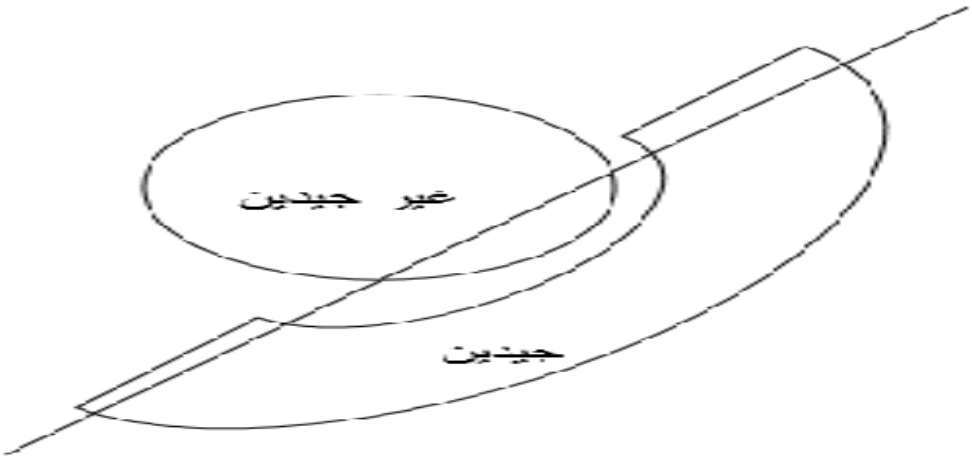

المصد:ر بلوطار مهدي، المرجع السابق، ص 64

[1] – بلوطار مهدي، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، حالة فرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص59

حيث كل زبون يتم تعيينه بنقطة في هذا المعلم مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (السليمة) و غير الجيدين (العاجزة) أحسن خط مستقيم أو أفضل توفيقة خطية تمر على هذه السحابة و تفصل بين الزبائن الجيدين و غير الجيدين تمثل الدالة المطلوبة و تتم عملية تقييم مصداقية النموذج من خلال معدل التصنيف المتحصل عليه باستعمال الاختبارات الإحصائية .

لتحديد نوع التحليل الإحصائي المستعمل في هذه الطريقة قام الباحثون باستعمال تقنية الانحدار المتعدد التي تقوم أساسا على مبدأ أن التغيير التابع مرتبط خطيا بأكثر من متغير مستقل (متغير تفسيري) .

فالمتغير التابع يمثل نقطة رايتنغ[1] الممنوحة من طرف وكالة متخصصة أما المتغيرات المستقلة فتمثل النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة كنسبة الملاءة السيولة و المردودية .....الخ .

عندما يتم تحديد معادلة الانحدار المتعدد من الممكن تقييم المؤسسات غير المنقطة (**Non-notes**) و متابعة تطوير التصنيف المتحصل عليه تجنبا لإعادة إجراء التحليل.

من بين الانتقادات الموجهة إلى هذه التقنية أن البيانات المستعملة في الدراسة لا تتوافق و فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية لنموذج الانحدار المتعدد.

- التوقع الرياضي للأخطاء يساوي الصفر .
- تباين الأخطاء يجب أن يكون مماثل بالنسبة لكل مؤسسة.
- التباين المشترك للأخطاء يساوي الصفر.
- توزيع الأخطاء يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي.

هذه الشروط الأربعة نادرا ما يتم احترامها فاستعمال تقنية الانحدار المتعدد ينقص من مصداقية النتائج المتحصل عليها و هذا ما أظهرته الاختبارات الإحصائية مما أدى بالمحللين إلى التفكير و البحث عن تقنيات أخرى تجسدت في التحليل التمييزي و هذا ما سنتطرق له في عرض طريقة القرض التنقيطي.

[1] – من خلال النقاط التي تمنحها الوكالات المتخصصة تهدف نقطة رايتنغ إلى الكشف عن الخطر المحقق من طرف المؤسسة على المدى الطويل والتي لا تحترم التزاماتها المالية (دفع الفوائد المستحقة و تسديد مبلغ القرض) وفق الآجال المحددة.

ثانيا: بعض الدراسات حول التنقيط:

لقد أولت البنوك التجارية اهتماما كبيرا للدراسات التي كانت تجرى من قبل الباحثين حول التنبؤ بعجز المؤسسات، و ذلك قصد الاستفادة من نتائجها، و كانت أولاها دراسة أجراها Smith و Winakor سنة 1930م، حيث قاما بتحليل النسب المالية لتسع و عشرين شركة أفلست. بتحديد اتجاه متوسطات إحدى و عشرين نسبة خلال عشر سنوات قبل الإفلاس. و قد استنتجا أن أكفأ نسبة يمكن استخدامها في التنبؤ بعجز المؤسسات هي نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الأصول ثم تلتها دراسة قام بها Fitz Patrick سنة 1932م على عينة مكونة من 20 شركة أفلست خلال الفترة 1920م- 1929م و استنتج أن جميع النسب المستعملة تنبأت بفشل الشركات[1].

حيث أخذت طريقة القرض التنقيطي من نتائج تلك الدراسات كنقطة انطلاق لها، و كان أول ظهور لها في سنوات الستينات و ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام كل من Beaver 1966م و E.I.Altman 1968م بإعداد نماذج تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة و المؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي، و تبع ذلك عدة دراسات في المجال خاصة الفرنسية منها التي عرفت تطورا كبيرا في السبعينات.

[1] – فوزي غرايبية، استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغير الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة الدراسات العلوم الإدارية و الاقتصاد، الجامعة الأردنية بعمان،1987، ص39

المطلب الثاني: فوائد واستعمالات طريقة القرض التنقيطي:

أولا: فوائد طريقة القرض التنقيطي:

– القرض التنقيطي لديه أهداف و فوائد جعلته مستخدما بشكل أكبر باعتباره (أسرع أرخص أكثر موضوعية) في تقييم القرض لجهات متعددة و هذا يتمثل في ما يلي[1] :

– تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.

– يقلل بدرجة كبيرة من الوقت اللازم في عملية الموافقة على القرض و لقد أوضحت الدراسات التي أجرتها البنوك أن مجلس الإدارة يقوم بالموافقة على القروض لمدة تتراوح ما بين (12سا و 30 دقيقة) في القروض الأعمال الصغيرة أما قبل ذلك فقد كانت الجهات المقرضة تحتاج و تستغرق أسبوعين لمعالجة القروض و قبولها فهو يقلل من الوقت و يوفره بشكل أفضل عادة اقل من ساعة.

– تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن .

يمكن للمقترضين معالجة طلبات الحصول على القرض بشكل أسرع فالقرض التنقيطي يساعد في أن المقترض يستطيع أن يكون لديه قرض بشكل فوري و كذا المقرض الذي منح القرض يمكنه التحقق من مصداقية المقترض في غضون دقائق.

– التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض و تسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات .

كما يحتاج العملاء لتوفير المعلومات المستخدمة في طريقة القرض التنقيطي و باعتباره أنه غير باهض الثمن أو الكلفة أي سعر تكلفة كل قرض من القروض التجارية المتاحة وفق معدلات نموذج التنقيط (1.50 دولار إلى 10 دولار لكل قرض).

– الموضوعية في الموافقة على القروض و هذه الموضوعية تساعد البنوك أو الجهات المقرضة على ضمان تطبيقها لنفس معايير الاكتتاب للمقترضين بغض النظر عن الجنس أو العمر أو العرف أو عوامل أخرى يحظر القانون من استخدامها في عملية اتخاذ القرار في منح الائتمان .

أي المقرضين باستخدامهم القرض التنقيطي يمكنهم التركيز على مخاطر القرض للمقترض بدلا من التركيز على عوامل

[1] – محمد سهام حسناء، حليمي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص48- 49

أخرى و بالتالي فأن القرارات التي يتخذها المقرضين تؤخذ على أسس حرة و نزيهة .

ثانيا : استعمالات طريقة القرض التنقيطي :

تهتم منظمات القرض كثيرا بطريقة القرض التنقيطي لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية و لكن استعمالها قليل إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية علاوة على أنها تستعمل في الحالات التالية:

1- حالة القروض الموجهة للأفراد :

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي و الذي كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها و بالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات و المعلومات الخاصة بكل فئة .
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2- حالة القروض الموجهة للمنظمات يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين :

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة و مجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة وفقا للمعايير التالية :

- تاريخ تأسيس المنظمة .
- أقدمية و كفاءة مسيري المنظمة .
- مردودية المنضمة خلال سنوات متتالية .
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة و المراجعة المستعملة من قبلها .
- رأسمالها العامل .
- طبيعة نشاطها.

المبحث الثالث : عرض طريقة القرض التنقيطي:

باعتبار طريقة القرض التنقيطي طريقة مهمة من بين الطرق الكمية المستعملة في المجال المصرفي و التي من خلالها يكون بالإمكان توقع مستوى خطر القرض حيث تعتمد هذه الطريقة على التحليل التمييزي الذي يعد من الأساليب الإحصائية المتخصصة كأداة للتوقع بمتغيرات اتخاذ القرار و يتطلب إعداد نموذج التنقيط تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة و المالية و ربطها بمعاملات ترجيح

تتغير قيمتها حسب أهمية المرتبط به و تأخذ في الأخير شكل دالة خطية .

المطلب الأول : بناء قاعدة المعطيات (المعاينة):

– العينة :

هي الجزء من المجتمع الذي يتم اختياره بطريقة علمية محددة ليستخدم في الحكم على الكل و تسمى عملية اختيار المعاينة يفترض أن تكون العينة المختارة ممثلة للمجتمع و خواصه أصدق التمثيل بما في ذلك الاختلاف بين وحداته و ذلك بأحسن ما يسمح به حجم العينة و يقصد بحجم المجتمع جميع وحدات المعاينة التي يتكون منها المجتمع و يرمز له (**N**) أما حجم العينة فهو وحدات المعاينة التي تم اختيارها و يرمز لها بالرمز " (**n**) يتم اخذ العينة وفق الطرق التالية[1]:

* الطريقة البسيطة العشوائية .

* الطريقة النظامية .

* الطريقة العنقودية.

– وحدة المعاينة :

هي الجزء الصغير الذي تجمع منه البيانات و هي كل وحدة من وحدات المجتمع أن وحدات المعاينة قد تكون وحدات طبيعية تتعلق بالجنس البشري مثل (الموظف و المواطن و الطالب و الفرد و الأسرة ...) أو وحدات مصطنعة مثل (المؤسسة أو الوزارة أو المسكن أو المصنع) و قد تكون متشابهة أو مختلفة من حيث الحجم و عند تنفيذ البحوث الميدانية يجب تعريف ة تحديد وحدة المعاينة تعريفا واضحا لجميع البيانات من الوحدات التي يشملها البحث و عدم

[1] – مزياني نور الدين و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8

تداخل تلك الوحدات مع تلك التي لا يشملها البحث[1].

– المعاينة :

هي عملية اختيار جزء من المجتمع الإحصائي للاستدلال على خواص المجتمع بأكمله حن طريق تعميم نتائج العينة و تقوم على علم و فن التحكم و قياس دقة المعلومات الإحصائية عن طريق استخدام بعض النظريات الرياضية و تمثل بذلك مرحلة أساسية لبناء النموذج الإحصائي "[2].

إذا تم سحب العينة تستعمل على النحو الذي يسمح لها بتمثيل مجتمعها بشكل كاف مع ملاحظة علاقات قوية بين عدد كبير من المتغيرات يمكننا عندئذ أن نستخلص أن النتائج المتحصل عليها قابلة للتعميم وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة لحساب دالة التنقيط تكوين ثلاث عينات :

* **عينات التحليل** : هذه العينة تستعمل التحليل للمعطيات وإعداد النموذج وحساب دالة التنقيط.

* **عينة الإثبات** : هذه العينة نستطيع من خلالها التحقق من النتائج المتحصل عليها وهذا لنفس المرحلة.

* **عينة التدقيق** : تسمح هذه العينة من استعمالها بمراقبة فعالية النموذج في مرحلة لاحقة.

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد بإتباع خطوات أولية كالآتية[3].

– **اختيار العينة** : وتكون عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج الميزانية المالية مخطط الخزينة والمخطط المالي ملف الطلب القرض .) مختارة بصفة عشوائية وتكون كافية المثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين :

– عينة لإعداد النموذج (Echantion délaboration) تسم عل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.

– عينة لقياس دقة النموذج (Echantion de Validation) تبين مدى صحة هذا النموذج.

[1] – بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد13، سبتمبر 2009، ص60

[2] – محمد بوزيان و سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة، مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع(إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة)، 16- 18 أفريل 2007، ص 6

[3] – بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، 61

– انتقاء المتغيرات :

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة هذه المتغيرات تكون إما حاسبية و إما فوق– محاسبية.

❖ **المتغيرات المحاسبية:**

هي المتغيرات قياسية تأخذ قيم عددية يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

❖ المتغيرات فوق– المحاسبية::

هي متغيرات غير قياسية **Non métrique** ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية يتم إدراجها عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة و مصادر مختلفة يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

المطلب الثاني: التحليل التمييزي:

كقاعدة في القرض التنقيطي، نجد التحليل التمييزي و الذي يمكن تعريفه على أنه طريقة إحصائية، تسمح بتمييز الأقسام المتجانسة للمجتمع انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل عنصر منه، و ذلك بالاعتماد على معايير معينة، و عندئذ يمكن إدراج كل عنصر من المجتمع في التصنيف الذي ينتمي إليه[1].

و هنا يستعمل التحليل التمييزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك و تتكون هذه العينة من مجموعتين هي:

- مؤسسات سليمة(التي سددت مستحقاتها).
- مؤسسات عاجزة(التي لم تسدد ما عليها من الالتزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة).

و المشكل المطروح هو إيجاد المعيار الذي يميز بشكل كبير الفئة السليمة و الفئة العاجزة و لحل هذا المشكل يجب تتبع الخطوات التالية: تحديد المتغيرات الأكثر تمييزا، تشكيل دالة التنقيط، تحديد النقطة الحرجة.

أ- تحديد المتغيرات الأكثر تمييزا: يتم في بادئ الأمر فرز المتغيرات بين متغيرات كمية على شكل نسب مالية ذات صفة رقمية و متغيرات أخرى كيفية(غير محاسبية) يتم تشفيرها Codification أي تحويلها إلى الأرقام و بالتالي يمكن استغلالها.

و لكي تحقق الدراسة نجاحا أكبر يجب معالجة قاعدة واسعة من المعلومات مما تتطلب في أغلب الأحيان استخدام برامج معلوماتية إحصائية مثل: SPSS، STATISTICA...الخ. تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي التدريجي خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية و الكيفية، و ذلك لتشكيل التابع(Z) حيث يقوم باختيار كل المتغيرات و إدخال المتغير الأكثر تمييزا إلى النموذج ثم يمر إلى الخطوة التالية بحيث يكون المتغير المختار يعظم معامل الارتباط مع التابع (Z) و قيمة فيشر(F) للمتغير تبين مدلوله الإحصائي في تمييز المجموعات و بالتالي إحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع و عدم إدماج المتغيرات المختارة مسبقا، إلى أن يتم تحديد كل المتغيرات الداخلة في النموذج بصفة نهائية.

[1] -Sylvie De Coussergues , Gestion De La Banque,2éme Ed , Dunod,1996,P :176

ب- صياغة الدالة (Z) و تحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة:

بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات. و بعد تحديد قيم تلك المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z=a_1R_1+a_2R_2+.....a_nR_n+b$$

حيث:

Z: النقطة النهائية (Score)

a_1: معامل الترجيح

R_1: النسب الداخلة في النموذج

b: ثابت

و اعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، و التي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 02: تمثل منحنى دالة التنقيط.

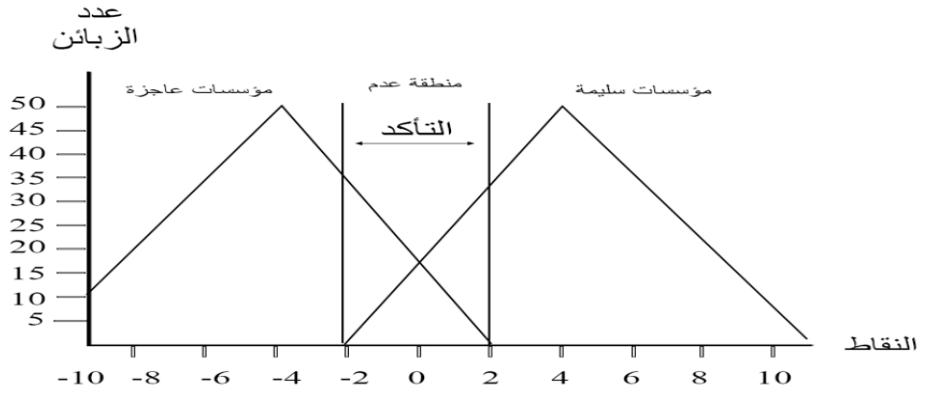

المصدر: صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص123

فيما يخص منطقة عدم التأكد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة، ما إذا كانت سليمة أم عاجزة، و كلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ، وبالتالي فإن أحسن دالة تنقيط هي التي تعطي أحسن توازن بين منطقة عدم التأكد و معدل الخطأ.

ج- تحديد النقطة الحرجة: بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يتم تحديد النقطة الحرجة التي على أساسها يتم الفصل بين قراري الرفض و القبول. و يتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$Z = \frac{\text{أخر نقطة للمؤسسات السليمة} + \text{أول نقطة للمؤسسات العاجزة}}{2}$$

و بعد ذلك يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية و النقطة الحرجة وفقا لقاعدة القرار و كخطوة موالية، يتم حساب مؤشر أساسي يسمى بمعدل التصنيف الصحيح، الذي يمكننا من معرفة دقة النموذج و يمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي[1]:

لدينا عينة مكونة من N مؤسسة مقسمة إلى:

N_1: عدد المؤسسات السليمة حيث:

N_{1a}: التي صنفت سليمة، N_{1b}: التي صنفت عاجزة

N_2: عدد المؤسسات العاجزة حيث:

N_{2a}: التي صنفت عاجزة، N_{2b}: التي أخفقت و صنفت سليمة.

و الجدول الموالي يبين ذلك:

[1] – صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2008، ص 125

جدول 04: عينة الإنشاء وفق معدلات التصنيف

الأسطر: التصنيف الأصلي	الأعمدة: التصنيف المقدر			
البيان	**م. سليمة**	**م. عاجزة**	**المجموع**	**المجموع الصحيح**
المؤسسات السليمة	N_{1a}	N_{1b}	N_1	N_{1a}
المؤسسات العاجزة	N_{2a}	N_{2b}	N_2	N_{1b}
المجموع	X	Y	N	$N_{1a} + N_{2b.}$

المصدر: د. صوار يوسف،مرجع سبق ذكره،125

إذن نسب التصنيف الصحيح هي:

- المؤسسات السليمة: $(N_{1a} / N_1)100$
- المؤسسات العاجزة: $(N_{2b} / N_2)100$
- التصنيف الإجمالي الصحيح: $((N_{1a}+N_{2b}) / N)100$

و بالتالي فإن النموذج الأمثل هو ذلك النموذج الذي يعطي أكبر نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات و ليس هذا فقط بل و لاستعماله يجب التأكد من قدرته على التنبؤ بعجز المؤسسات و ذلك من خلال اختباره على عينة مستقلة عن عينة الإنشاء و مقارنتها بها، و ذلك كمرحلة ثانية قبل استعماله فعلا من طرف البنك التجاري.

و بتتبع المراحل السابقة يصبح النموذج صالحا لاستعماله في اتخاذ القرارات المستقبلية فيوضع في خدمة البنكين الساهرين على دراسة طلبات الإقراض و بالتالي استخدامه لتحليل المخاطرة عن كل طلب جديد، و في الغالب فإن كل زبون له نقطة نهائية أ:بر من النقطة الحرجة يقبل طلبه و ينمح له القرض، أما الذي لديه نقطة أقل من النقطة الحرجة فإنه يرفض طلبه.

و بالتالي يمكن القول أن طريقة القرض التنقيطي تساعد كثيرا في اتخاذ قرار المنح من عدمه و تعمل على التنبؤ بمخاطرة القرض و تقليلها.

خلاصة الفصل:

تعتبر المخاطرة بمختلف أنواعها و أشكالها المشكل الرئيسي و الشغل الشاغل للمؤسسات المصرفية لذلك نجد هذه المؤسسات تبذل قصارى جهدها في البحث عن أنجع الطرق و أفضل الوسائل لتقدير هذه المخاطرة، و قد سبق و أن تطرقنا إلى إحدى هذه الطرق و هي طريقة التنقيط.

و عليه فمن الضروري إيضاح مدى كفاءة و فعالية هذه الطريقة في تقدير مخاطرة القرض، و التي ستكون مثالا تطبيقيا في الفصل الموالي.

تمهيد:

بعد تعرفنا على القروض بصفة عامة و المخاطرة التي تواجهها و الطرق التسييرية لتخفيض تلك المخاطر ، سنقوم في فصلننا هذا بإسقاط الجانب النظري و ذلك بتطبيق عملي لطريقة القرض التنقيطي.

فالمبحث الأول سيتناول تقديما عاما للمؤسسة المالية المستقبلة، و المبحث الثاني سنقوم ببناء النموذج الإحصائي العام تمهيدا لتطبيق طريقة القرض التنقيطي، إضافة إلى القيام بمختلف الاختبارات، أما المبحث الثالث فسيتم تطبيق طريقة القرض التنقيطي من خلال النموذج الذي تم بناءه، و ذلك بتصنيف المؤسسات حسب دوال التنقيط و تقييم النتائج في الأخير، و تكون بذلك الخطة على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الثاني: الخطوات التمهيدية لإعداد نموذج القرض التنقيطي.

المبحث الثالث: بناء و تحليل نموذج القرض التنقيطي.

المبحث الأول:عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم البنوك على المستوى الوطني لم له أهمية اقتصادية و اجتماعية، و يمكن تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال التطرق إلى نشأته و بعض المعلومات المتعلقة به

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

ينتمي بتلك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم إنشائه بموجب مرسوم رقم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية و هي:

أ- مرحلة 1982-1990 : خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

ب – مرحلة 1991 – 1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسيع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1991: تم الانخراط في نظام سويفت SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: تم وضع نظامSybu يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement، إلى جانب تعميم

استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

1998: بدء العمل بطاقة السحب ما بين البنوك (CIB).

جـ – مرحلة 2000– 2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، و دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن و ذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات بتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه،

والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

– عام 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

– عام 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركره المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن.

إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس La Banque Assise مع خدمات مشخصة.

– عام 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

– عام 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر. كما عمل مسئولو بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية Les Guichets Automatiques des Billets المرتبطة ببطاقات الدفع.

ثالثا: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف وإستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم. فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

يضم التنظيم المركزي :

أ- مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G).

ب – مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية آخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:

– المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.

– المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير.

– المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة و الصندوق.

– المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.

– المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات.

– مديرية الاتصال والتسويق.

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم لامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها.

أما التنظيم اللامركزي فيظم:

* **المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E)**: التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال.

* **الوكالة الخلية للاستغلال (A.L.E)**: تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال. تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل الترابي الوطني متضمنة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة. كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع لها بـ: 47 مشروعا، بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982 ، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته .

فيما يخص كيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذ لم تتعد قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة و حسب نوع القرض المطلوب ؛ فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة، يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال، التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف

المحدد لها، ويتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة.

الشكل رقم 3 : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

D.G.A: المديرية العامة المساعدة .

المطلب الثاني: أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار. وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي :

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات .
- تحسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

و بغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة و وضع وسائل تقنية حديثة و أجهزة و أنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي

الوطن واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المحال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تطوير شبكته و معاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب :

– تطوير قدرات تحليل المخاطر.

– إعادة تنظيم إدارة القروض .

– تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى و تكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسيته).
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المبحث الثاني: الخطوات التمهيدية لإعداد نموذج القرض التنقيطي:

إن لدراسة و تطبيق طريقة إحصائية يستوجب علينا يناء نموذج إحصائي و ذلك بالقيام ببعض الخطوات الأساسية، حيث قمنا أولا بتقديم للمجتمع و تحديده و الذي هو تحت الدراسة، إضافة إلى ذلك توضيحات لكيفية تجميع العينة المدروسة و المعلومات المتعلقة بكل عنصر من هذه العينة، ثم أجرينا دراسة وصفية أولية للمتغيرات غير محاسبية(كمية و كيفية)، و متغيرات أخرى محاسبية لهذه المؤسسات إذ تتم دراسة كل متغير على حدا باستنتاج استقلاله أو عدم استقلاله مع مخاطرة القروض الممنوحة.

المطلب الأول: جمع المعطيات الإحصائية:

للقيام بدراستنا كان المجتمع المستهدف مجموع المؤسسات التي استفادت من قرض على الأقل لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سعيدة خلال سنة 2017 هذه المؤسسات مصنفة تبعا لمجموعتين.

– المجموعة الأولى: تتمثل في المؤسسات التي لم تتلقى أية صعوبات مالية في تسديد ديونها، أو التأخير في التسديد أقل من السنة و بالتالي مصنفة من طرف البنك مؤسسات سليمة(جيدة).

– المجموعة الثانية: و هي المؤسسات التي عرفت صعوبات مالية في تسديد ديونها و بالتالي فهي مصنفة مؤسسات عاجزة.

وقد تمت عملية جمع المعطيات على النحو التالي:

أ– انتقاء عينة إعداد نموذج: تم اختيار العينة بطريق عشوائية من خلال أرشيف البنك حيث تتكون من 40 مؤسسة و تشمل العينة المستهدفة على:

- 15 مؤسسة من الفئة الأولى(المؤسسات السليمة).
- 25 مؤسسة من الفئة الثانية(المؤسسات العاجزة).

ب– دراسة طبيعة المتغيرات: تمت عملية جمع المتغيرات من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مصلحة القروض بالبنك محل الدراسة و صنفت هذه المتغيرات حسب طبيعتها إلى:

✓ **متغيرات محاسبية Variables Comptables**:

تم إعداد 10 نسب مالية تبعا لأهميتها في مجال تقييم خطر القرض و هي ملخصة بالجدول التالي:

جدول 05: يمثل المتغيرات المحاسبية

المتغير	تعيين المتغير(النسبة)
R_1	الأموال الخاصة / إجمالي الديون
R_2	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل
R_3	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
R_4	النتيجة / المبيعات
R_5	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل
R_6	القيم الجاهزة + القيم القابلة للتحقيق / ديون قصيرة الأجل
R_7	العملاء / رقم الأعمال الخاضع للضريبة
R_8	المبيعات / قيم الاستغلال
R_9	أعباء المستخدمين / إجمالي التكاليف
R_{10}	رأس المال العامل / القيم القابلة للتحقيق + قيم الاستغلال

المصدر: من إعداد الطالبين

✓ متغيرات فوق محاسبية Variables Extracomptables:

اعتمدنا على 05 متغيرات فوق محاسبية منها خمسة متغيرات غير قابلة للقياس تم تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس من خلال سلم قياس Echelle De Mesure و هذا كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 06: يمثل المتغيرات فوق المحاسبية:

المتغير	تعيين المتغير
Statut	الشكل القانوني للمؤسسة: 1- Sarl ش.ذ.م.م. 2- Snc شركة تضامن. 3- Eurl ش.ذ.ش.و.
Secteur	قطاع النشاط: 1- صناعة. 2- تجارة. 3- خدمات. 4- فلاحة.
Type garantes	نوع الضمان: 1- ضمانات شخصية. 2- ضانات حقيقية. 3- ضمانات شخصية + حقيقية.
Age	عمر المؤسسة= تاريخ طلب القرض- تاريخ إنشاء المؤسسة
Etat	وضعية أو حالة المؤسسة: 1- مؤسسة سليمة. 2 - مؤسسة عاجزة.

المصدر: من إعداد الطالبين

ج- جدول المعطيات أو مصفوفة البيانات: بعد التحصل على المعطيات اللازمة، نقوم بتجميعها في مصفوفة حيث العمود يمثل المتغيرات(المحاسبية و فوق المحاسبية) و السطر يتمثل في المؤسسة و بالتالي تتكون المصفوفة من 40 سطر(مؤسسة) و 15 عمود (متغيرة) بما فيه العمود الأخير و الذي يمثل صيغة المتغيرة التابعة و هي وضعية المؤسسة، و يرمز لها:

1- مؤسسة سليمة.

2- مؤسسة عاجزة.

و يمكن توضيح جدول المعطيات أو مصفوفة البيانات في الشكل الموالي:

الشكل 04: يوضح مصفوفة البيانات.

R / E	R_1 ..... R_n
E_1	
.	
.	
.	
.	
.	
.	
.	
E_n	

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمعطيات الإحصائية:

من أجل تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات سليمة و عاجزة قمنا بالتحليل الوصفي للمتغيرات فوق المحاسبية و للمتغيرات المحاسبية.

أولا: التحليل الوصفي للمتغيرات فوق المحاسبية:

01- توزيع المؤسسات حسب العمر: و يمكن تلخيص المعطيات كالتالي:

جدول 07: يمثل توزيع المؤسسات حسب العمر

المؤسسات	سليمة	عاجزة	المجموع
	العدد	العدد	
]1- 3 [	3	3	6
] 3 – 6 [	5	15	20
] 6 – 9 [	6	4	10
] 9 – 12 [	2	2	4
المجموع	16	24	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق بنك BADR

الشكل 05: يمثل توزيع المؤسسات حسب العمر

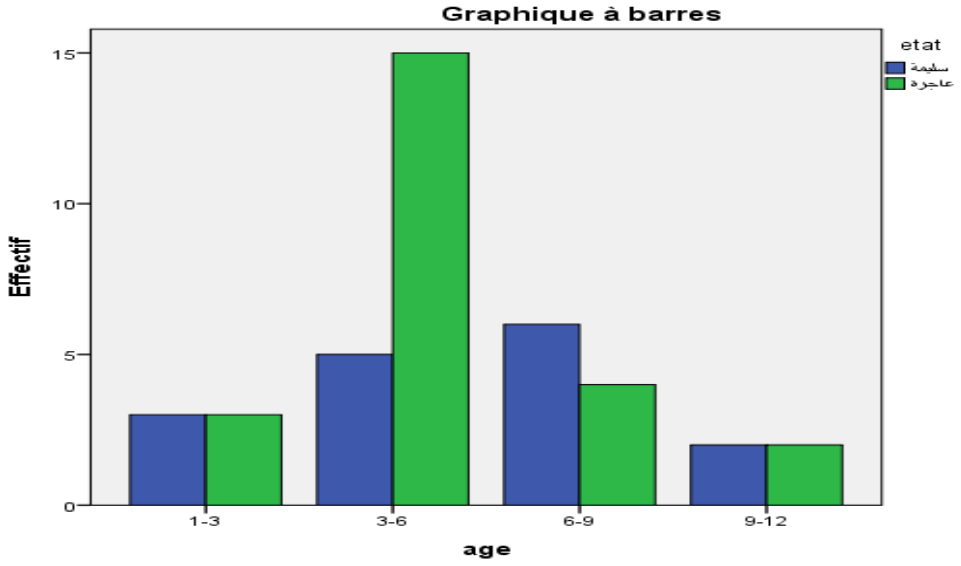

التحليل:

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه، يتضح لنا ، المؤسسات التي تتراوح أعمارها ما بين 3 و 6 سنوات أكثر عرضة للعجز، مقارنة مع الأعمار الأخرى، و بالاعتماد على اختبار كاي تربيع أردنا التأكد ما إذا كانت هنالك علاقة بين عمر المؤسسة و عجزها، و عليه نفترض:

H_0: لا توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و العمر.

H_1: توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و العمر.

بافتراض أن هامش الخطأ: $\alpha = 05\%$

الجدول 08: يوضح اختبار كاي تربيع للعمر.

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	3.958[a]	3	.266

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجاتSPSS

القرار:

بما أن $0.266 > 0.05$ نرفض H_1 ونقبل H_0 أي لا توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و عمرها.

02- توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط: و هي مبينة كالآتي:

الجدول 09: يمثل توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط

المؤسسات	سليمة	عاجزة	المجموع
	العدد	العدد	
حرفي	3	1	4
تجاري	4	9	13
فلاحي	8	15	23
المجموع	15	25	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق بنك BADR

الشكل 06: يوضح توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط.

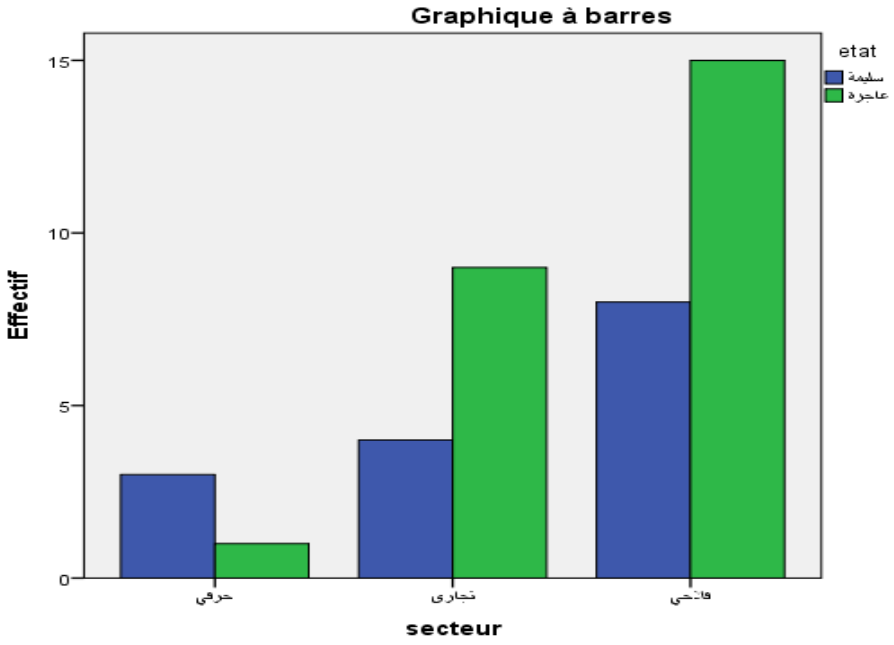

التحليل:

يظهر لنا من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه، أن المؤسسات الفلاحية أكثر عرضة للمخاطر البنكية مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات حسب قطاع النشاط، و بالاعتماد على اختبار كاي تربيع أردنا التأكد ما إذا كانت هنالك علاقة بين نشاط المؤسسة و عجزها، و عليه نفترض:

H_0: لا توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و قطاع النشاط .

H_1: توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و قطاع النشاط .

بافتراض أن هامش الخطأ: $\alpha = 05\%$

الجدول 10: يوضح اختبار كاي تربيع لقطاع النشاط.

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	2.724[a]	2	.256

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

القرار:

بما أن $0.256 > 0.05$ نرفض H_1 ونقبل H_0 أي لا توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و نوع نشاطها.

03- توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية: و يمكن إيجازها على النحو التالي:

الجدول 11: يمثل توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية

المؤسسات	سليمة	عاجزة	المجموع
	العدد	العدد	
EURL	13	22	35
SPA	2	3	5
المجموع	51	25	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق بنك BADR

الشكل 07: يوضح توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية

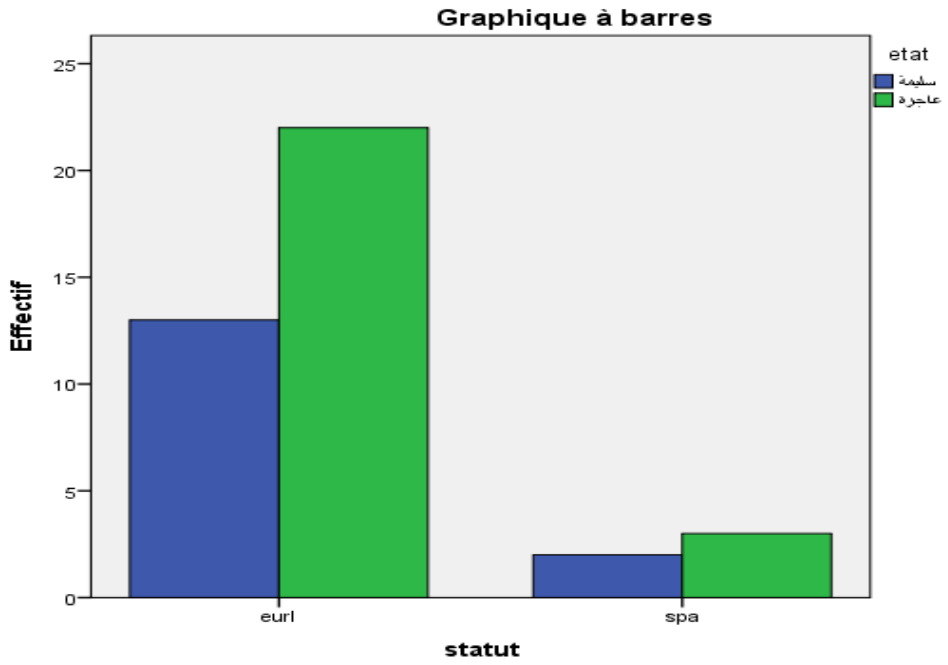

التحليل:

نستنتج من خلال الشكل أعلاه، أن المؤسسات ذات صفة Eurl أكثر عرضة للمخاطر مقارنة مع المؤسسات ذات صفة Spa و بالاعتماد على اختبار كاي تربيع أردنا التأكد ما إذا كانت هنالك علاقة بين الصفة القانونية المؤسسة و عجزها، و عليه نفترض:

H_0: لا توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و الصفة القانونية .

H_1: توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و الصفة القانونية .

بافتراض أن هامش الخطأ: $\alpha = 05\%$

الجدول 12: يوضح اختبار كاي تربيع للصفة القانونية

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	.015[a]	1	.902

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

القرار:

بما أن $0.902 > 0.05$ نرفض H_1 ونقبل H_0 أي لا توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة وصفتها القانونية.

04- توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان:

الجدول 13: يمثل توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان

المؤسسات	سليمة	عاجزة	المجموع
	العدد	العدد	
ضمانات حقيقية	10	22	32
ضمانات حقيقة + شخصية	5	3	8
المجموع	15	25	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق بنك BADR

الشكل 08: يوضح توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان

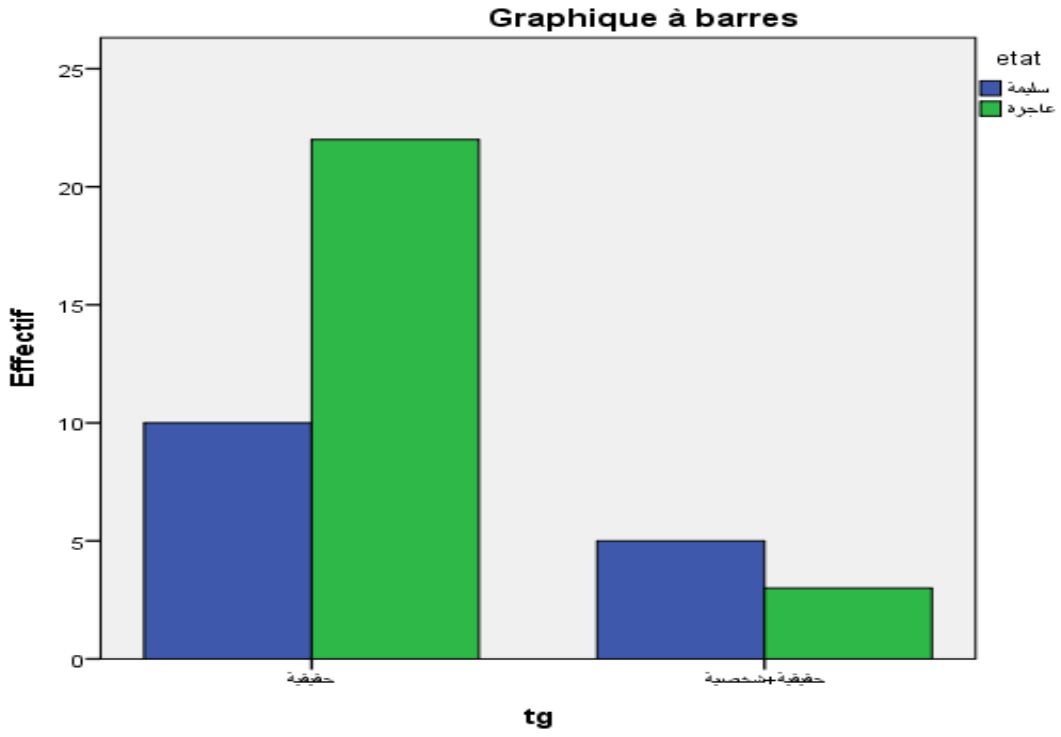

التحليل:

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المؤسسات ذات الضمانات الحقيقية أكثر عرضة للمخاطر، و بالاعتماد على اختبار كاي تربيع أردنا التأكد ما إذا كانت هنالك علاقة بين نوع ضمان المؤسسة و عجزها، و عليه نفترض:

H_0: لا توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و نوع الضمان .

H_1: توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و نوع الضمان .

بافتراض أن هامش الخطأ: $\alpha = 05\%$

الجدول 14: : يوضح اختبار كاي تربيع لنوع الضمان

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	2.667[a]	1	.102

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

القرار:

بما أن $0.102 > 0.05$ نرفض H_1 ونقبل H_0 أي لا توجد علاقة بين خطر عجز المؤسسة و نوع الضمان.

ثانيا: التحليل الوصفي للمتغيرات المحاسبية:

في هذه المرحلة من الدراسة قمنا بحساب المتوسط والانحراف المعياري للمتغيرات المحاسبية في كل قسم من المؤسسات السليمة و العاجزة.

الجدول 15: يمثل قيم المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات المحاسبية للمؤسسات.

المؤسسات	المؤسسات السليمة		المؤسسات العاجزة	
النسب	المتوسط μ	الانحراف المعياري	المتوسط μ	الانحراف المعياري
R1	0.48793	0.456837	0.14808	0.222032
R2	13.64133	13.742168	1.53200	2.242107
R3	4.93800	9.029558	0.44708	0.538235
R4	0.68467	0.712710	0.65092	1.058538
R5	8.30867	8.012435	1.78312	4.644946
R6	8.79000	8.049275	1.85076	4.756135
R7	0.09567	0.087372	1.02620	2.335048
R8	12.45933	14.779323	3.68920	2.977579
R9	0.21533	0.193541	0.18424	0.290201
R10	11.61800	14.234728	0.21560	1.078000

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

نفرض أن لدينا مجموعتين مستقلتين: L_1، L_0 بحيث:

L_0 : مجموعة المؤسسات العاجزة.

L_1: مجموعة المؤسسات السليمة.

1- اختبار تساوي متوسطات متغيرات المجموعتين:

نقوم باختبار تساوي متوسطات متغيرات المجموعتين، لذا سوف نصيغ الفرضيات التالية:

$H_0: \mu_0 = \mu_1$

$H_1: \mu_0 \neq \mu_1$

بحيث:

μ_0 : متوسط المتغيرات في المؤسسات العاجزة.

μ_1 : متوسط المتغيرات في المؤسسات السليمة.

نقوم باستخراج قيمة Sig من البرنامج الإحصائي SPSS اعتمادا على اختبار تساوي المتوسطات Test Of Equality Of Group Means و مقارنتها مع هامش الخطأ α و الذي يمثل 05% بحيث كلما كانت $Sig > 0.05$ فإننا نقبل الفرضية أي تساوي متوسطات المجموعات L_0 و L_1.

2- اختبار تساوي تباينات متغيرات المجموعتين:

نقوم باختبار تساوي تباينات متغيرات المجموعتين، لذا سوف نصيغ الفرضيات التالية:

$H_0: \sigma_0^2 = \sigma_1^2$

$H_1: \sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$

بحيث:

σ_0^2 : تباين المتغيرات في المؤسسات العاجزة.

σ_1^2 : تباين المتغيرات في المؤسسات السليمة.

نقوم باستخراج قيمة Sig بالاعتماد على اختبار Endepent Sample T-test و مقارنتها مع هامش الخطأ α و الذي يمثل 05%. وعليه تحصلنا على النتائج التالية للاختبارين السابقين في الجدول التالي بالاعتماد على البرنامج التطبيقي SPSS:

الجدول 16: يمثل نتائج الاختبارين

المتغيرات R	نتائج اختبار التباين		نتائج اختبار المتوسطات	
R1	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	Sig=0.003	$\mu_0 \neq \mu_1$	Sig=0.001
R2	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	Sig=0.002	$\mu_0 \neq \mu_1$	Sig=0.002
R3	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	Sig=0.017	$\mu_0 \neq \mu_1$	Sig=0.003
R4	$\sigma_0^2 = \sigma_1^2$	Sig=0.914	$\mu_0 \neq \mu_1$	Sig=0.048
R5	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	Sig=0.002	$\mu_0 \neq \mu_1$	Sig=0.050
R6	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	Sig=0.001	$\mu_0 = \mu_1$	Sig=0.061
R7	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	Sig=0.133	$\mu_0 \neq \mu_1$	Sig=0.017
R8	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	Sig=0.006	$\mu_0 \neq \mu_1$	Sig=0.001
R9	$\sigma_0^2 = \sigma_1^2$	Sig=0.715	$\mu_0 = \mu_1$	Sig=0.085
R10	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	Sig=0.001	$\mu_0 \neq \mu_1$	Sig=0.001

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك متغيرات تحقق الشرط:

$$\begin{cases} \mu_0 \neq \mu_1 \\ \sigma_0^2 \neq \sigma_1^2 \end{cases}$$

و هي كالتالي: R_1-R_2-R_3-R_4- R_5-R_7-R_{10}

و هذا ما يدعو إلى البحث على طرق أخرى أكثر فعالية و دقة للتحليل الوصفي للمتغيرات المحاسبية.

المبحث الثالث: بناء و تحليل نموذج القرض التنقيطي:

قمنا ببناء و تحليل نموذج القرض التنقيطي لاستعمال أسلوب التحليلي خطوة بخطوة على مرحلتين بحيث تقتصر المرحلة الأولى على استعمال المتغيرات المحاسبية فقط، أما المرحلة الثانية فباستعمال المتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية معا.

المطلب الأول: تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات التمييزية المحاسبية:

لبناء أحسن نموذج نقوم باستعمال أسلوب التحليل التمييزي خطوة بخطوة و اختبار إحصائية Lambda De Wilks التي تعتمد على تساوي معدلات بين المجموعتين L1 و L2 و يتم انتقاء المتغيرات على أساس قيمة فيشر.

بعد إدخال 10 متغيرات محاسبية، و باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS- V23 تحصلنا على المتغيرات التمييزية التالية: R_1 _ R_2 _ R_3 _ R_4

1- تشكيل معادلة التنقيط Z_1:

الجدول 17: **دالة النموذج المقترح باستعمال المتغيرات المحاسبية:**

المتغيرات	تعين المتغير	المعامل
R_1	الأموال الخاصة / إجمالي الديون	3.862
R_2	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	0.257
R_3	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.225
R_4	النتيجة / المبيعات	-0.523
Constante	الثابت	-1.796

و منه يمكن كتابة معادلة التنقيط كالتالي:

$$Z_1 = 3.862R_1 + 0.257\ R_2 - 0.225R_3 - 0.523R_4 - 1.796$$

و بحساب قيمة Z_1 لكل مؤسسة نتحصل على:

$Z_1 > 2.120$ المؤسسة سليمة (وضعية مالية متأكد منها).

$Z_1 > -1.272$ المؤسسة عاجزة (وضعية مالية سيئة).

الشكل 09: يوضح المؤسسات العاجزة بعد التحليل التمييزي للوثائق المحاسبية فقط

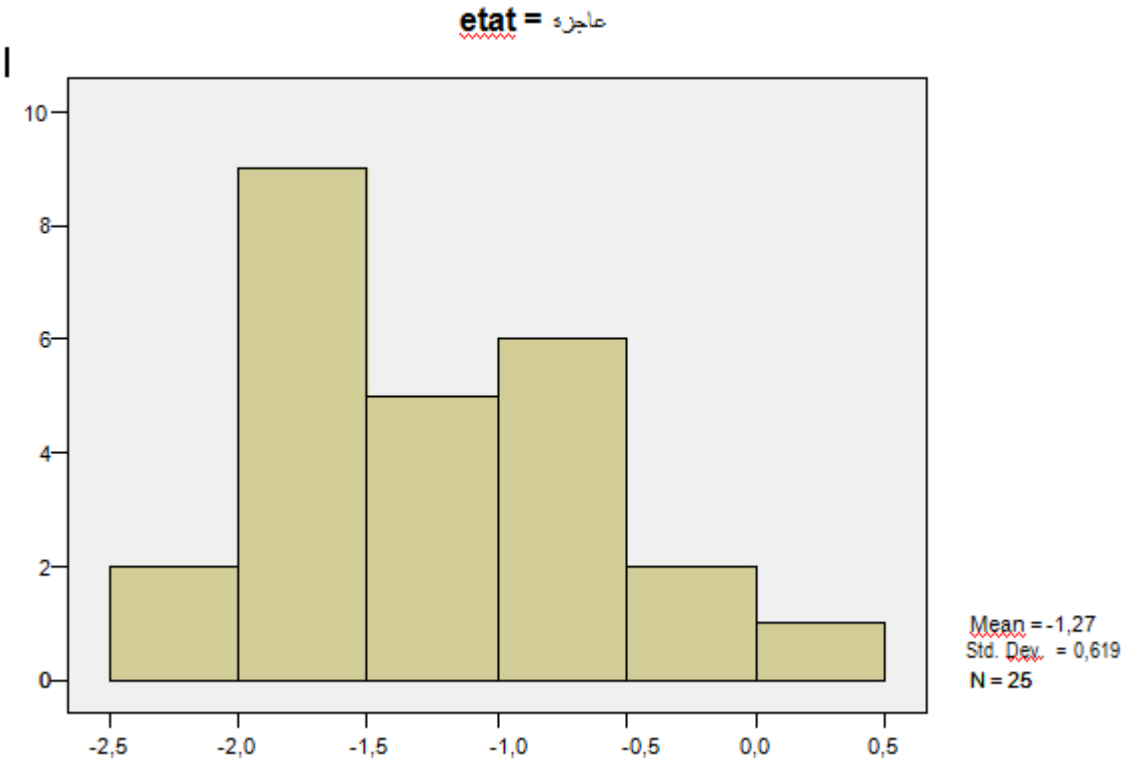

الشكل 10: يوضح المؤسسات السليمة بعد التحليل التمييزي للوثائق الحاسبية فقط

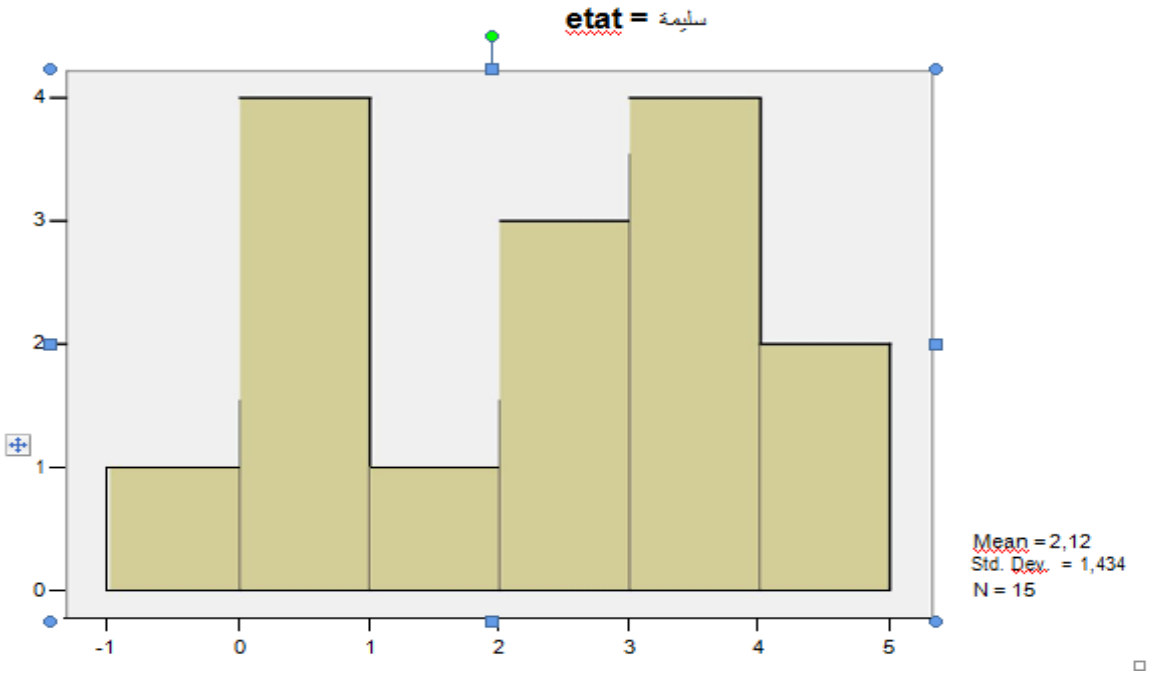

2- نتائج معادلة التنقيط بعد التخصيص:

الجدول 18: نتائج معادلة التنقيط Z_1 بعد التخصيص:

المجموعة الأصلية	مجموعة التخصيص		المجموع
	0	1	
عدد المؤسسات السليمة	13	2	15
عدد المؤسسات العاجزة	1	24	25
نسبة المؤسسات السليمة	86.7%	13.3%	%100
نسبة المؤسسات العاجزة	4%	96%	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول أعلاه نستخرج الملاحظات التالية:

من بين 15 مؤسسة سليمة موجودة مسبقا في المجموعة الأصلية السليمة توصل النموذج إلى أن هناك 13 مؤسسة سليمة بنسبة تصنيف صحيحة هي: $\frac{13}{15}\times 100 = 86.7\%$

و 02 مؤسسة عاجزة بنسبة تصنيف خاطئة (غير جيدة) $\frac{2}{15}\times 100 = 13.3\%$

و من بين 25 مؤسسة عاجزة في الأصل توصل النموذج إلى أن هناك 24 مؤسسة عاجزة بنسبة تصنيف صحيحة: $\frac{24}{25}\times 100 = 96\%$

و مؤسسة واحدة تم تصنيفها مؤسسة سليمة بنسبة خطأ: $\frac{1}{25}\times 100 = 4\%$

و عليه نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية للنموذج تقدر ب: $\frac{24+13}{40}\times 100 = 92.5\%$

أما إذا كانت:

$2.120 > \mathbf{Z}_1 > -1.272$ فالمؤسسة مشكوك فيها.

و على هذا الأساس نقوم بحساب نقطة الفصل Z_1^* بين المؤسسات العاجزة و السليمة بالعلاقة التالية:

$$Z_1^* = \frac{n_1\bar{Z}_{11} + n_2\bar{Z}_{12}}{n_1 + n_2}$$

حيث :

$\bar{Z}_{11}$: متوسط التميز للمؤسسات السليمة .

$\bar{Z}_{12}$: متوسط التميز للمؤسسات العاجزة .

n_1, n_2 : عدد المؤسسات السليمة و العاجزة على الترتيب

بعد إجراء الحسابات اللازمة تحصلنا على النتائج التالية:

$$Z_1^* = \frac{(14*2.120)+(26*(-1.272))}{14+26}$$

$$Z_1^* = -0.085$$

إذن: إذا كان لدينا :

$Z_1^* > -0.085$ المؤسسة سليمة.

$Z_1^* < -0.085$ المؤسسة عاجزة.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات التمييزية المحاسبية و فوق المحاسبية:

قمنا ببناء نموذج القرض التنقيطي باستعمال أسلوب التحليل التميزي خطوة – خطوة، و بعد إدخال جميع المتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية، و باستعمال دائما للبرنامج الإحصائي SPSS. V23 تحصلنا على تصنيف للمتغيرات التمييزية بنسبة (92.7%) و هي:

R_1-R_3-R_5-R_{10}-Secteur-Statut-T.g

1- تشكيل معادلة التنقيط Z_2:

الجدول19: دالة النموذج المقترح باستعمال المتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية

المتغيرات	تعين المتغير	المعامل
R_1	الأموال الخاصة / إجمالي الديون	8.017
R_3	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.254
R_5	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	0.079
R_{10}	رأس المال العامل / القيم القابلة للتحقيق + قيم الاستغلال	0.326
Secteur	نوع النشاط	-0.654
Statut	الوضعية القانونية	-10.236
T.g	نوع الضمان	5.928
Constante	الثابت	2.516

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

ومن خلال هذا الجدول تصبح لدينا دالة النموذج على النحو التالي :

$$Z_2 = 8.017R_1 - 0.254R_3 + 0.079R_5 + 0.326R_{10} - 0.654Secteur - 10.236Statut + 5.928T.g + 2.516$$

و بحساب قيمة Z_2 لكل مؤسسة نتحصل على:

$Z_2 > 4.389$ المؤسسة سليمة (وضعية مالية متأكد منها).

$Z_2 > -2.743$ المؤسسة عاجزة (وضعية مالية سيئة).

الشكل 11: يوضح المؤسسات العاجزة بعد التحليل التمييزي للوثائق المحاسبية و فوق المحاسبية:

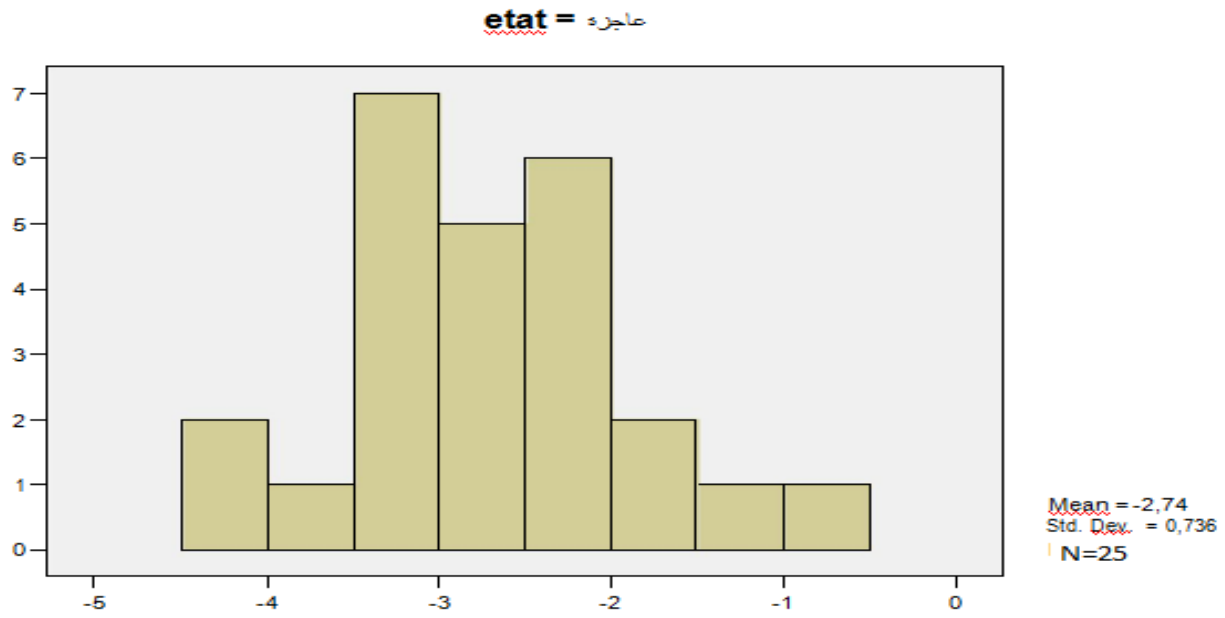

الشكل 12: يوضح المؤسسات السليمة بعد التحليل التمييزي للوثائق المحاسبية و فوق المحاسبية:

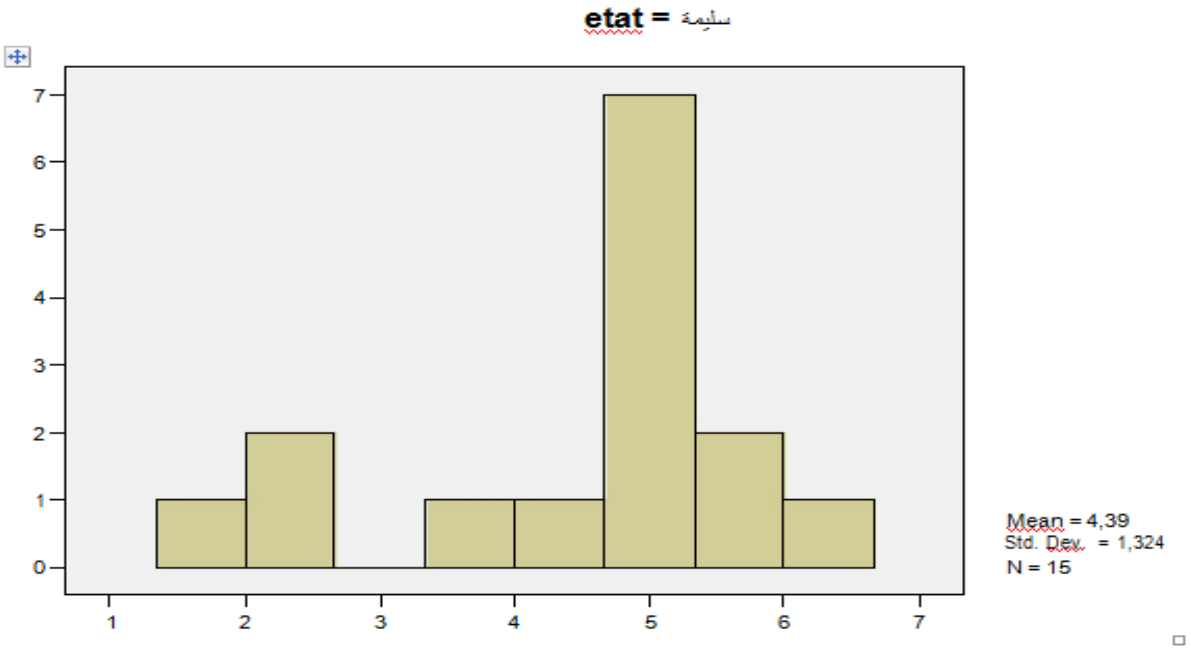

2- نتائج معادلة التنقيط بعد التخصيص:

الجدول 20: نتائج معادلة التنقيط Z_2 بعد التخصيص:

المجموعة الأصلية	مجموعة التخصيص		المجموع
	0	1	
عدد المؤسسات السليمة	15	0	15
عدد المؤسسات العاجزة	0	25	25
نسبة المؤسسات السليمة	%100	%00	%100
نسبة المؤسسات العاجزة	%00	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول أعلاه نستخرج الملاحظات التالية:

من بين 15 مؤسسة سليمة موجودة مسبقا في المجموعة الأصلية السليمة توصل النموذج إلى أن هناك 15 مؤسسة سليمة بنسبة تصنيف صحيحة هي: $\frac{15}{15}\times 100 = 100\%$

و 0 مؤسسة عاجزة بنسبة تصنيف خاطئة (غير جيدة) $\frac{0}{15}\times 100 = 00\%$

و من بين 25 مؤسسة عاجزة في الأصل توصل النموذج إلى أن هناك 25 مؤسسة عاجزة بنسبة تصنيف صحيحة: $\frac{25}{25}\times 100 = 100\%$

و0 مؤسسة تم تصنيفها مؤسسة سليمة بنسبة خطأ: $\frac{0}{25}\times 100 = 00\%$

أما نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية للنموذج و التي تقدر ب: $\frac{25+15}{40}\times 100 = 100\%$

أما إذا كانت:

$4.389 > \mathbf{Z_2} > -2.743$ المؤسسة مشكوك فيها.

و على هذا الأساس نقوم بحساب نقطة الفصل Z_2^* بين المؤسسات العاجزة و السليمة

$$Z_2^* = \frac{n_1\bar{Z}_{21} + n_2\bar{Z}_{22}}{n_1 + n_2}$$

حيث :

$\bar{Z}_{21}$: متوسط التميز للمؤسسات السليمة .

$\bar{Z}_{22}$: متوسط التميز للمؤسسات العاجزة .

n_1, n_2 : عدد المؤسسات السليمة و العاجزة على الترتيب

بعد إجراء الحسابات اللازمة تحصلنا على النتائج التالية:

$$Z_2^* = \frac{(15*4.389)+(25*(-2.743))}{15+25}$$

$$Z_2^* = -0.0685$$

إذن إذا كان لدينا :

$Z_2^* > -0.0685$ المؤسسة سليمة.

$Z_2^* < -0.0685$ المؤسسة عاجزة.

خلاصة الفصل:

يشكل اتخاذ قرار الإقراض في البنوك جوهر العملية البنكية، فهو يهدف إلى تحقيق المردودية و الفعالية من النشاط البنكي، و تعتبر البنوك مؤسسات فاعلة في النشاط الاقتصادي فهي تعمل على تمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين في مختلف نشاطاتهم، و لهذا فعملية الإقراض من بين الوظائف الأساسية في البنوك.

و من خلال الدراسة اتضح أن الدراسة المالية للقوائم المالية غير كافية لاتخاذ قرار الإقراض، لذا تعتبر طريقة القرض التنقيطي من بين الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ هذا القرار على مستوى البنوك، نظرا لكونها تعمل على تخفيض خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل لقرار الإقراض.

تعمل البنوك على القيام بتحليل ائتماني دقيق يستطيع من خلاله التقرب نحو الصورة الفعلية للشركات أو الأفراد المقترضين ، وكذا التنبؤ بالوضعية المستقبلية لهم ، ويعتمد في تحليله هذا بغية ترشيد العملية الإقراضية واتخاذ القرارات المناسبة على المتابعة الدقيقة بالاعتماد على تقنيات وأساليب لدراسة الجدارة الائتمانية للمؤسسة حسب درجة الفرص و التهديدات التي تواجهها في ضوء بيئة تتميز بالحركية المستمرة وبالمنافسة المتزايدة والتركيز على تحليل نقاط القوة والضعف من إمكانيات متاحة وموارد مستخدمة.

وقد يتعرض البنك إلى مشكل تعثر القروض وعدم استرجاع أمواله وذلك حتى وإن منح القروض على أسس مصرفية سليمة ، حيث أن تعثر المقترضين قد يحدث لظروف وعوامل خارجة عن إرادته تحت تأثير تغيرات البيئة الخارجية أو لأسباب تشغيلية كالتطورات التكنولوجية ،وتزايد حجم هذه الظاهرة في البنوك يؤدي إل ضرورة إعادة النظر في القرارات الإقراضية والسياسات المتبعة.

وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لأي بنك تجاري أن يستمر في أعماله إذا لم يتعرض لبعض القروض المعرضة للمخاطر، ومن أجل تفادي هذه المخاطر يجب على البنوك التمييز بين المقترضين (المؤسسات) القادرين على السداد وغير القادرين على ذلك.

وتستعمل البنوك الجزائرية في الوقت الحالي طرقا كلاسيكية للتقليل من المخاطر لكن أصبحت لا تستجيب للمتطلبات الجديدة للمحيط المصرفي، لأنها تشمل فقط على متغيرات الكمية (المتغيرات المحاسبية) وعدم تعرضها لتغيرات النوعية (المتغيرات فوق المحاسبية).

حيث قدمت هذه الدراسة معرفة المستويات المستقبلية لظاهرة خطر القرض على البنوك ، وهذا في ظل حلة عدم التأكد ، من أجل اتخاذ القرار في الحاضر ، حيث تنحصر المهمة الأساسية لطرقة التحليل الكمي ، كطريقة توقع لكشف العلاقة بين درجة خطر القرض على البنوك، كمتغير تابع ، والبيانات المشتقاة من طالبي القرض سواء كانوا أفراد أو شركات ، كمتغير مستقل ، من خلال بناء نموذج يسمح بتحديد وضعية طالبي القرض ، (شركات / أفراد) ، سليم أو عاجز.

وشملت الدراسة على تصنيف الخطر بصياغة نموذج إحصائي يأخذ بالاعتبار مجموعة متكاملة من المؤشرات ويغلب عليها الطابع الكمي ويكون مرتبط بكفاءة الشركة أو الفرد طالب القرض ، وهذه الأخيرة تلعب دور كبير في تجنب

المخاطر الإقراض البنكي ، إضافة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية تعتمد على توقع خطر القرض من خلال نماذج إحصائية ودراسات كمية لجملة من المحددات تقدر من خلالها خطر القرض.

وعليه حاولنا من خلال هذا الموضوع معالجة الإشكالية التي تدور حول نموذج القرض التنقيطي Scoring في أدارة مخاطر القروض إلى تقييم مخاطر القروض ومن ثم إدارتها من خلال نموذج التنقيط، حيث تم معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين تم التطرق في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية للقروض بصفة عام و مخاطرها أما في الفصل الثاني تم إسقاط الإطار النظري على البنك عينة الدراسة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR).

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة، لأن نموذج القرض التنقيطي يساهم في التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة.

الفرضية الثانية: صحيحة، إذ يعتبر التحليل المالي الكلاسيكي غير كاف في تقدير مخاطر القروض البنكية.

الفرضية الثالثة: صحيحة، باعتبار الوثائق فوق المحاسبية لها دور هام في تحديد وضعية المؤسسة.

الفرضية الرابعة: صحيحة، طريقة القرض التنقيطي لا يمكن تطبيقها إلا باستخدام النسب المالية و بالتالي يمكن القول بأنها عملية مكملة للطريقة الكلاسيكية المبنية أساسا على التحليل المالي.

نتائج الدراسة:

- من أهم الملاحظات التي لفتت انتباهنا أن نسبة كبير من المؤسسات التي تتعامل مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR هي مؤسسات غير قادرة على سداد أقساط القرض.

- الإحصاء الوصفي للوثائق فوق المحاسبية غير كاف لتحديد سلامة المؤسسة من عجزها و ذلك لنقص المعلومات الكافية.

- من خلال دراسة المتغيرات المحاسبية للعينة أصفرت النتائج بأن كل من الملاءة المالية و مردودية الأموال الخاصة و نسبة الخزينة الفورية و كذلك السيولة الآنية من أهم النسب المحددة لوضعية المؤسسة.

- ضرورة استعمال المتغيرات فوق المحاسبية في التحليل التمييزي لتقدير مخاطرة القرض باعتبارها مكملة للوثائق المحاسبية.

– المتغيرات المحاسبية لوحدها غير كافية في تصنيف المؤسسات السليمة و العاجزة.

الاقتراحات و التوصيات:

– تحليل خطر القرض من خلال الطرق الإحصائية والرياضية، مهما بالنسبة للبنوك واستعمالها في التقييم من أجل اتخاذ قرارا لإقراض سيقدم خدمات كبيرة للمصرفيين في القطاع المصرفي الجزائري، وهذا في حالة تعميمها ومحاولة الخروج بها من نطاق الدراسات الجامعية وغيرها.

– محاولة اعتماد البنوك في منحها للقروض على الدراسة الجيدة للطلبات و تقديم القروض السليمة و التي لها عوائد، و نجاحه أكبر من خطره، حتى يتم من خلاله استرداد قيمة القرض، و عدم اللجوء إلى تصفية الضمانات المقدمة من طالبي القرض كأول حل.

– ضرورة توفر كل المعلومات اللازمة من ملفات القرض، سواء تعلق الأمر بمعلومات محاسبية أو غير محاسبية، و ذلك بهدف إنشاء نموذج بشكل جيد، خال من العيوب و النقائص.

– ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها لمخاطرة القرض من أجل استغلال جيد من جهة و ربح في الوقت من جهة أخرى.

الملخص:

نظرا لعدم فعالية التحليل المالي الكلاسيكي في دراسة و تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك إثر منحه للقروض، حيث يصعب التمييز بين المؤسسات السليمة القادرة على إرجاع الديون و المؤسسات العاجزة عن دفع المستحقات الأمر الذي دفعنا إلى توجيه دراستنا إلى طرق حديثة في تقدير الخطر و كانت طريقة القرض التنقيطي Scornig هي موضوع بحثنا، حيث جاءت بفكرة جوهرية هي أن المتغيرات المحاسبية فقط غير كافية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة بل على البنك دراسة و تحليل الوثائق فوق المحاسبية إضافة إلى المعلومات المحاسبية.

و كدراسة تطبيقية أجريت على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR حاولنا إسقاط الجانب النظري على عينة من المؤسسات تم تحليلها وفق طريقة القرض التنقيطي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات السليمة – المؤسسات العاجزة – القرض التنقيطي – الوثائق فوق المحاسبية

Résumé :

En raison de l'inefficacité de l'analyse financière classique dans l'étude et l'évaluation des risques pour la banque suite à l'octroi de prêts. Où il est difficile de faire la distinction entre les institutions incapables d'institutions saines.

C’est pour ça on a choisi l’un des nouvelles méthodes (scoring) . et l’idée général de cette méthode c’est l’importance des variables extra comptable . et pour l’étude pratique on a choisi La BADR pour analyse quelque entreprises avec la méthode scoring

Mots clés :

Les institutions incapables - les institutions saines-Méthode Scoring –Les variables extra comptable

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
الملخص	IV
قائمة المحتويات	v
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول القروض البنكية	01
تمهيد	02
المبحث الأول :عموميات حول القروض البنكية	03
المطلب الأول :مفهوم القروض البنكية و أهميتها	03
المطلب الثاني:أنواع القروض البنكية و وظائفها	06
المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية	16
المطلب الأول:مفهوم خطر القروض البنكية	16
المطلب الثاني: أنواع مخاطر القروض البنكية	17
المبحث الثالث: إجراءات و معايير منح القروض البنكية	21
المطلب الأول: إجراءات و معايير منح القروض البنكية	21
المطلب الثاني: التسيير الوقائي لمخاطر القروض البنكية	29
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: طريقة القرض التنقيطي في تقدير خطر القروض البنكية	35
تمهيد	36
المبحث الأول: التحليل المالي الكلاسيكي	37

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي ومقوماته	37
المطلب الثاني:مقاييس التحليل المالي	39
المبحث الثاني:مفاهيم أساسية حول القرض التنقيطي	46
المطلب الأول: مفهوم القرض التنقيطي	46
المطلب الثاني:فوائد و استعمالات القرض التنقيطي	50
المبحث الثالث: عرض طريقة القرض التنقيطي	52
المطلب الأول: بناء قاعدة المعطيات	52
المطلب الثاني: التحليل التمييزي	55
خلاصة الفصل	59
الفصل التطبيقي: دراسة تطبيقية في بنك BADR حول استخدام طريقة القرض التنقيطي في تقدير الخطر	60
تمهيد	61
المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	62
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	62
المطلب الثاني: أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	68
المبحث الثاني: الخطوات التمهيدية لإعداد نموذج القرض التنقيطي	71
المطلب الأول: جمع المعطيات الإحصائية	71
المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمعطيات الإحصائية	75
المبحث الثالث: بناء و تحليل نموذج القرض التنقيطي	85
المطلب الأول: تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات التمييزية المحاسبية	85
المطلب الثاني: : تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات التمييزية المحاسبية و فوق المحاسبية	90
خلاصة الفصل	95
الخاتمة العامة	96
قائمة المراجع	100
قائمة الملاحق	104

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، طبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

2- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، الطبعة1 ، مؤسسة الوراق ، الأردن، 2000

3- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007

4- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار باء الدين، الجزائر، 2008

5- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000

6- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000

7- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار النشر، عمان، 1999

8- فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك، مدخل كمي و استراتيجي معاصر، ، طبعة1، دار وائل للنشر ، عمان، 2000

9- فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك"مدخل كمي و استراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

10- محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000

11- ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير و التحليل المالي، الجزء الأول، 1999

12- مهند حنا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2010

13- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود و المصارف، جامعة الموصل، العراق، 1995

14- عبد الهادي مسعودي، آليات تقديم الائتمان المصرفي و تقييمه، الطبعة الأولى، منشورات دار الصحافة، الجزائر، 2009

15- عبد الحليم كراجة، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2006

16- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2004.

ب- الأطروحات و الرسائل الجامعية:

17- بلوطار مهدي، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، حالة فرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003

18- صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2008

19- محمد سهام حسناء، حليمي كريمة، تقدير خطر القرض و طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة الوكالات البنكية، مذكرة ماستر تخصص بنوك،مالية و تسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2014

20- آيت عكاش سمير، تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005

21- ثابتي حمزة، طاقين كريم، تسيير خطر القروض باستخدام القرض التنقيطي، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماستر تخصص بنوك مالية و تسيير المخاطر،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي،سعيدة،2015

ج- المقالات العلمية:

22- محمد بوزيان و سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة، مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع(إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة)، 16-18 أفريل 2007.

23- مزياني نزر الدين و آخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الائتمانية، جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة، الجزائر.

24- بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد13، سبتمبر 2009.

د- المجلات العلمية:

25- فوزي غرايبية، استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغير الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة الدراسات العلوم الإدارية و الاقتصاد، الجامعة الأردنية بعمان، 1987.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

- الكتب:

26- Hervé Hutin, La Gestion Financière, Paris,1997.
27- Jean Lochard, Les Ratios Aide Au Management Et Au Diagnostic, Edition D'organisation,1998
28- Sylvie De Coussergues , Gestion De La Banque,2^{éme} Ed , Dunod,1996

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	نسب الهيكل المالي	43
02	نسب النشاط	44
03	نسب الربحية	45
04	عينة الإنشاء وفق معدلات التصنيف	58
05	المتغيرات المحاسبية	72
06	المتغيرات فوق المحاسبية	73
07	توزيع المؤسسات حسب العمر	75
08	اختبار كاي تربيع للعمر	76
09	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط	77
10	اختبار كاي تربيع لقطاع النشاط	78
11	توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية	78
12	اختبار كاي تربيع للصفة القانونية	79
13	توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان	80
14	اختبار كاي تربيع لنوع الضمان	81
15	قيم المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات المحاسبية للمؤسسات	82
16	نتائج الاختبارين	84
17	دالة النموذج المقترح باستعمال المتغيرات المحاسبية	85
18	نتائج معادلة التنقيط Z_1 بعد التخصيص	87
19	دالة النموذج المقترح باستعمال المتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية	90
20	نتائج معادلة التنقيط Z_2 بعد التخصيص	92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	التوفيقة الخطية للزبائن الجيدين و غير الجيدين	47
02	منحنى دالة التنقيط	56
03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	67
04	مصفوفة البيانات	74
05	توزيع المؤسسات حسب العمر	75
06	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط	77
07	توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية	79
08	توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان	80
09	المؤسسات العاجزة بعد التحليل التمييزي للوثائق الحاسبية فقط	86
10	المؤسسات السليمة بعد التحليل التمييزي للوثائق الحاسبية فقط	87
11	المؤسسات العاجزة بعد التحليل التمييزي للوثائق المحاسبية و فوق المحاسبية	91
12	المؤسسات السليمة بعد التحليل التمييزي للوثائق المحاسبية و فوق المحاسبية	92

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	**قاعدة البيانات**	105
02	**مخرجات التحليل للمتغيرات فوق المحاسبية باستعمال برنامج SPSS**	107
03	**مخرجات التحليل للمتغيرات المحاسبية باستعمال برنامج SPSS**	112
04	**مخرجات التحليل للمتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية باستعمال برنامج SPSS**	118